السجون في مصر ١٨٦٣ – ١٨٨٢م

دكتور

جمال عبد الرحيم خليفة

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب جامعة سوهاج

مقدمة:

شهدت الفترة من ١٨٦٣ – ١٨٨٢م وخاصة فترة حكم الخديو اسماعيل، عملية إعادة هيكلة السجون المصرية، من حيث البناء والإصلاح والتجديد على نسق العمارة الأوروبية الحديثة في ذلك الوقت، بما يتناسب ويتلاءم مع حال السجناء داخل السجون، ويحقق لهم إقامة ملائمة بداخلها. وبناءً على عملية الإصلاح التي تبنتها حكومة الخديو إسماعيل، تنوعت السجون في مصر، وذلك حسب طبيعة الجرائم ومرتكبيها، فخصصت سجون لأرباب الجرائم الجسيمة، وأخرى لأرباب الجرائم البسيطة، كما خصصت سجون لمعتادي الجرائم، كما كانت هناك سجون للمنفيين أو المحكوم عليهم بأحكام مؤبدة مدى الحياة، بالإضافة إلى سجون النساء والتي استقلت ولأول مرة عن سجون الرجال، كما كان هناك سجون خاصة لبعض مصالح ودواوين الحكومة، بالإضافة أيضا إلى الفرقة الإصلاحية، والتي كانت تهدف إلى تعليم وإصلاح وتهذيب السجناء، وذلك لتوفير سبل العيش لهم والحد من جرائمهم بعد الإفراج عنهم.

وعملت الحكومة أيضاً على إعادة هيكلة الجهاز الإداري للسجون، بما يحقق أمن وسلامة السجناء. ونجحت في إلغاء القوانين التي كانت تنص على العقاب الجسدي (الجلد) للسجناء، وعاقبت المعتدين من رجال الإدارة بالسجون على السجناء بالضرب أو التعذيب، بأشد أنواع العقاب لردعهم وغيرهم عن تلك الأفعال. ونجحت حكومة الخديو إسماعيل أيضاً في عملية تأمين نقل وترحيل السجناء، وخاصة رجال العصابات لمنع هروبهم. واهتمت الحكومة أيضاً اهتماماً بالغاً بشئون السجناء، فوفرت ما يلزم لهم من طعام وشراب وملابس وغير ذلك من مستلزمات الحياة. كما اهتمت بالرعاية الصحية للسجناء بكل أشكالها، وخاصة لكبار السن وذوى العاهات منهم. وحافظت على نظام السجون لمنع انتشار الأوبئة والأمراض بين السجناء. كما حفظت نقود ومتعلقات السجناء، بإنشاء صندوق لأول مرة عرف باسم "صندوق الأمانات" داخل السجون.

كما اهتمت الحكومة اهتماماً بالغاً بإنهاء القضايا المتأخرة للسجناء، وذلك لعدم إطالة مدة سجنهم, فبحثت عن الأسباب واتخذت الإجراءات وسنت التشريعات، لسرعة انهاء تلك القضايا. كما عملت على تخفيف الأحكام الصادرة على السجناء، وفرضت رقابتها الصارمة على الأحكام الصادرة بالنقد والتحليل، ومحاولة الربط بين الجريمة وأسبابها، لإيجاد مبررات

للتخفيف والعفو. وكان العفو والإفراج عن السجناء التي تنطبق عليهم شروط العفو، هدفاً عاماً للحكومة في تلك الفترة، حيث لم تترك مناسبة أو احتفال من الاحتفالات والتي تدخل السرور على أهلها, إلا وأفرجت عنهم.

وتتناول الدراسة الراهنة موضوع السجون في مصر ١٨٦٣-١٨٨٢م من خلال عدة محاور على النحو التالي: أولا: بناء وإصلاح السجون، ثانيا: أنوع السجون في مصر، ثالثا: إدارة السجون في مصر، رابعا: الحكومة والاهتمام بخدمة المسجونين.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات منها: ما الفرق بين الحبسخانة والليمان، وما أهم أنواع السجون في مصر؟ ، وهل كان لمصر سجون خارج حدودها المحلية؟, وما المقصود بالأبلكخانة ؟, وما الهدف من الفرقة الإصلاحية؟, وكيف كان يتم نقل وترحيل السجناء؟ ، وهل اهتمت الحكومة بشئون السجناء داخل السجون، وما أهم أنواع الجرائم؟, وهل كانت الإحكام على السجناء تصدر بدون مراقبة من الحكومة ، وما الأسباب التي أدت إلى تأخير الحكم في كثير من القضايا؟, وما أهم الإجراءات والتشريعات التي أصدرتها الحكومة لإنهاء القضايا المتأخرة؟, وهل تمتع السجناء بالرعاية الصحية؟, وما أهم المناسبات التي كان يتم الإفراج فيها عن السجناء؟, ومن هم السجناء الذين تنطبق عليهم شروط العفو، ومن هم السجناء الذين لم يتمتعوا بالعفو؟, وهل نجحت حكومة إسماعيل في إعادة هيكلة السجون بما يتلاءم مع صالح السجناء في مصر؟.

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسية على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية المتمثلة في وثائق ديوان الداخلية، وديوان معية سنية، وسجلات المجلس الخصوصي، وسجلات ديوان الأحكام، وكذلك سجلات ضبطية مصر، وسجلات الثورة العرابية، وكذلك محافظ مجلس الوزراء، ومحافظ الثورة العرابية، ومحافظ أبحاث، ومحافظ الوقائع المصرية، بالإضافة إلى بعض الدوريات. التي أمدت البحث بما يلزم من معلومات.

والله ولي التوفيق

أولا: بناء وإصلاح السجون:

شهدت الفترة من عام ١٨٦٣- ١٨٨٢م، وخاصة فترة حكم الخديو إسماعيل، طفرة كبرى في عملية بناء وإصلاح وتنظيم السجون في مختلف أنحاء البلاد. حيث هال الخديو تكدس السجناء على مختلف جرائمهم وجنحهم معاً في سجن ومكان واحد، مع عدم نظافة السجون وعدم ملائمتها لصحة السجناء(١). فأصدر أول قراراته الإصلاحية بأن يتم تقسيم السجن إلى ثلاث درجات أو أقسام حسب نوع الجريمة، وجعل كل قسم مختص بذاته(٢). بحيث يكون القسم الأول خاص بالقتلة أو المتهمين في جرائم القتل، والثاني خاص باللصوص والسارقين، والقسم الثالث خاصة بأرباب الدعاوي مثل المديونين، أو الأفراد الذين عليهم ديون مالية لآخرين، وكذلك أرباب الجنايات الجزئية وغيرها. مع مراعاة درجات جنحهم، بحيث يكون لكل درجة محل مخصوص بها. مع بناء ما يلزم من سجون جديدة أو عمل توسعة في السجون القديمة لتحقيق هذا الغرض(٣).

وصدرت الأوامر إلى كافة الجهات التي بها سجون، بتقديم ما يلزم لها من أعمال الصيانة أو التوسعة اللازمة ، وتقديم بيان عن نفقات تلك الإصلاحات إلى ديوان المعاونة، والذي اختص باستلام تلك الطلبات الخاصة بالسجون، والنظر في المقايسات أو التكلفة المالية اللازمة لها، وعرضها على الخديو مباشرة(٤).

وهكذا وضع الخديو أعمال الصيانة الخاصة بتلك السجون تحت إشرافه المباشر ٠ ولاشك أن تقسيم السجون حسب نوع الجريمة، كان أمرا إيجابياً، لمنع الازدحام والتكدس في مكان واحد، حفاظا على الصحة العامة للسجناء، ومنع انتشار الأوبئة والأمراض فيما بينهم، وحتى لا يتأثر أصحاب الجنايات الخفيفة، بسلوكيات معتادي الإجرام، مما يؤثر بالسلب على سلوكياتهم ونشاطهم بعد خروجهم من السجن.

وعهد الخديو إسماعيل عام ١٢٨٢هـ- ١٨٦٥م، إلى نظارة الأشغال وقلم الهندسة التابع لها، بعمل و رسم الرسوم والتصميمات للسجون الجديدة المراد بنائها(٥)، وتقديمها إلى نظارة الداخلية، للنظر في تلك التصميمات ومدى ملائمتها لحالة السجناء، واعتمادها بعد إبداء ملاحظاتها عليها(٦). ويبدو أن الرسوم المقدمة من قلم الهندسة المصرية، لم تحقق للخديو ما يريده في هذا الشأن، فطالب نظارة الأشغال بإحضار رسوم لتلك السجون من

أوروبا على الطراز الجديد، وخاصة من بريطانيا وفرنسا(٧).

وهكذا سعى الخديو إسماعيل إلى بناء السجون المصرية على الطراز الأوروبي، ويبدو أنه كان مولعاً بالعمارة الأوروبية، حيث حرص على متابعة أخر المستجدات المعمارية الخاصة بالسجون في أوروبا. حيث طالب في عام ١٨٦٨م، بإحضار آخر الرسوم المعمارية المستجدة على الطراز الجديد من انجلترا وفرنسا، للعمل بها في مصر(٨). كما طالب أيضاً في عام ١٨٧١م، بإحضار آخر المستجدات لتصميمات السجون الأوروبية، وعرضها مباشرة على الخديو للنظر فيها(٩). مما يؤكد على مدى حرص الخديو والحكومة على توفير السجون الصالحة لإقامة السجناء بها, حسب أخر التطورات المعمارية في اوروبا.

ونشطت الحكومة في بناء السجون الجديدة على الطراز الأوروبي، وعهدت إلى المقاولين الأجانب ببناء تلك السجون. فعهدت إلى الخواجة "استالي" المقاول على سبيل المثال، ببناء سجن "باب سدرة" بالإسكندرية. واشترطت الحكومة عدة شروط في مواصفات البناء منها: مراعاة نوع التربة التي سوف يتم البناء عليها، فألزمته بأن تكون أساسات البناء لا تقل عمقها في باطن الأرض عن أربعة أمتار، حتى يتحقق صلابة البناء(١٠). كما قامت ببناء سجن على الطراز الأوروبي بمديرية الغربية(١١). وحولت الإسطبل المعروف باسم اسطبل "الغوري" إلى سجن، وذلك للتوسعة على سجناء محافظة مصر، وقد بلغت تكاليف تلك العمارة مبلغ ١١٩٠٤ قرشا(١٢).

ومن ناحية أخرى، حرصت الحكومة على أن تكون تلك السجون المستجدة من طابقين(١٣). وأن تكون الأبواب والشبابيك الخاصة بها مصنوعة من الحديد، وأن تزود تلك المباني بحنفية مياه بفناء السجن(١٤). وكذلك مناور للتهوية، وحواصل و مخازن وأحواض مياه، وأيضا حرصت الحكومة على أن تضم تلك المباني الجديدة مصلاة ليؤدي بها السجناء فرائض الصلاة(١٥).

كما حرصت الحكومة على أن يتم طلاء جدران تلك المباني ودهانها بمواد البوية الغامضة أو قاتمة اللون(١٦). كما ضمت تلك المباني فناء واسع بدون سقف، حتى يدخله الهواء وأشعة الشمس(١٧). كما حرصت الحكومة على إنشاء تخشيبة –قفص خشب– للسجناء، تفصل بين السجناء وزائريهم، ليتمكن السجناء من خلالها قضاء أشغالهم ومصالحهم مع

أقاربهم وذويهم[١٨]. كما ضـــمت تلك المباني غرف مســـتقلة كزنزانات منفردة، وذلك لعزل الســجناء المتهمين في ذات القضــية عن بعضــهم البعض فيها، خوفا من وقوع مصــادمات ومشاجرات فيما بينهم[١٩].

واهتمت الحكومة بترميم وتجديد ونظافة الســجون في كافة النواحي و الجهات، وذلك للمحافظة على صـــحتهم من ناحية[٢٠]، ومنع هروبهم من ناحية أخرى[٢١]. فأمرت بترميم وإصلاح سجن ضبطية الإسكندرية [٢٢]، كما عملت على ترميم وإصلاح أبواب محلات سجن ضبطية مصر، وإصلاح الخلل الموجود بالأبواب لحفظ وصيانة السجناء ومنعهم من الهروب، بتكلفة بلغت حوالي ٢٠١٧ قرشا[٢٣]. كما عملت على إصلاح وترميم سقف سجن الطوبخانة التابع للمدارس الحربية، بتكلفة بلغت ١٣٠٩ قروش، وخصم واحتساب تلك المصروفات على طرف ديوان الجهادية[٢٤].

ومن ناحية أخرى، نجحت الحكومة في إصــلاح ســجن بنها التابع لمديرية القليوبية، وتقسيمه إلى ثلاث درجات أو أقسام، بتكلفة بلغت ٨٣٧٩ قرشا، وذلك حسب المقايسة المقدمة من باش مهندس المديرية المذكورة[٢٥]. كما نجحت في توسعة مبني سجن مركز بلبيس التابع لمديرية الشرقية، وإنشاء ما يلزم له من منشآت وأدوات، بتكلفة بلغت ١٤٤٨ قرشا[٢٦]. كما قامت بترميم وإصـــلاح ســـجن محافظة دمياط، بتكلفة بلغت ١٥٦٤ قرشـــا، وخصـــم تلك المصروفات واحتسابها من حسابات المحافظة المذكورة[٢٧]. كما اهتمت بعمارة وترميم سجن مديرية القليوبية، بتكلفة بلغت ١٦٥١قرشا[٢٨]. و قامت أيضاً بتخصيص مبني "دوار الأوسية" الواقع ببندر أسوان، وتحويله إلى حبسخانة – سجن – وعمل الإصلاحات والترميمات اللازمة لإعداده ليكون سجناً بتكلفة بلغت ٢٥٨٦٤ قرشا[٢٩].

وهكذا اهتمت الحكومة بعملية إصلاح وتنظيم وترميم السجون في كافة الجهات، سواء في المديريات أو المحافظات، حفاظاً على الصـــحة العامة للســـجناء من ناحية، ومنعهم من الهروب من الناحية الأخرى٠ كما عملت على توفير ما يلزم لبناء وترميم تلك الســـجون من رسـومات وتصـميمات، على النسـق أو الطراز الأوروبي، بما يتمشـى مع حق السـجناء في توفير مكان مناسب لقضاء مدة عقوبتهم فيه.

ثانيا: أنواع السجون في مصر:

١-سجون (حبسخانات) المديريات:

عرفت سجون المديريات باسم "الحبسخانة" تميزاً لها عن الليمان٠ وقد اختصت تلك الحبسخانات بسجن أصحاب الجرائم الخفيفة، وغير معتادي الإجرام، أو الجرائم التي لا تزيد مدد العقوبة فيها عن ثلاث سنوات(٣٠). كما رأت الحكومة أيضا سجن أصحاب الجرائم المختلفة، والتي لم تزد مدد سجنهم عن ثلاثة شهور بسجون المديريات، وعدم ترحليهم إلى الإسكندرية، وذلك لتوفير نفقات ترحيلهم ذهابا وإيابا للحكومة(٣١). وهذه السجون على النحو التالي:

أ- سجون (حبسخانات) مديريات بحرى:

انتشرت السجون في معظم مديريات الوجه البحري، ومنها على سبيل المثال: سجن بلبيس التابع لمديرية الشرقية(٣٢)، وقد استقبل السجن أصحاب الجنايات الخفيفة، فكان من نزلائه علي سبيل المثال: السجين السيد سالم من كفر "أبو حسين"، المتهم في قضية سرقة حمار، يملكه شخص من بني عامر(٣٣). بالإضافة إلى سجن مديرية الغربية، وقد استقبل أحد السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدة أربعة شهور في قضية سرقة منزل(٣٤).

وكان لمديرية الدقهلية سجنا خاصا بها، وقد استقبل سجن المديرية، سجناء عديدين منهم: الموظفين والقواصة وبعض المتسكعين الذين يقومون بخطف الأشياء من الناس والمارة والاعتداء عليهم بالضرب٠ وقد تراوحت مدد سجن هؤلاء ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات(٣٥).وقد بلغ مجموع عدد سجناء سجن الدقهلية عام ١٢٩٥هـ - ١٨٧٨م حوالي ٤٥ سجيناً(٣٦).

ولم تقتصر سجون مديريات الوجه البحري عند هذا الحد، بل كان للقليوبية حبسخانة، وقد قامت الحكومة بإصلاحها وترميمها(٣٧)٠ وقد استقبلت سجناء حكم عليهم بشهر وأقل من شهر(٣٨). و كان لمديرية البحيرة سجن خاص بها(٣٩). كما كان لمديرية الجيزة سجناً خاصاً بها، ووجد به على سبيل المثال: ١٧ سجيناً متهمين في جملة قضايا مختلفة من سرقات ومشاجرات، وغير ذلك من أنواع الجرائم الجزئية أو الخفيفة(٤٠).

ب- سجون (حبسخانات) مديريات قبلي:

كان لمديريات الوجه القبلي سجون خاصة بها، وقد سجن بها أرباب الجنايات الجزئية أو الخفيفة. فكان هناك سجن خاص بأرباب الجنايات الخفيفة في الفيوم(٤١). كما كان هناك سجن بمديرية بني سويف، وكان من سجنائه على سبيل المثال: كاتب ضبطية-مركز شرطة- بندر بني سويف، المدعو "حسن أفندي كمال"، المحكوم عليه بالسجن لمدة عام، لاتهامه في قضية استدراج امرأة من سكان تلك الجهة إلى منزله، ومحاولة التحرش الجنسي بها(٤٢).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتوسعة وإصلاح سجون مديريات الوجه القبلي، فقامت على سبيل المثال: بتوسعة وإصلاح سجن مديرية المنيا، بتكلفة بلغت مبلغ ١٤٦٠٠ قرش(٤٣). وقد وجد على سبيل المثال: بسجن المنيا ٤٦ سجيناً في قضايا جزئية مختلفة مثل السرقة وخلافة، وقد حكم على بعضهم بمدد تتراوح ما بين السنتين والسنتين والنصف(٤٤). كما وجد بسجنها بعض السجناء من المسيحيين، مثل "إبراهيم حنا" المتهم في جريمة قتل "عياد سليمان" عن طريق القتل الخطأ، وهي السابقة الأولى للمتهم المذكور(٤٥). لذلك سجن بسجن المديرية ولم يتم ترحيله إلى ليمان الإسكندرية.

وكان هناك سجن بمديرية أسيوط، والذي اكتظ بالسجناء، وذلك بسبب شقاوة أهالي تلك المديرية. فوجد بسجنها على سبيل المثال: عدد ١٦٨ سجيناً في جرائم جزئية مختلفة(٤٦). فحكم على "عبدة قناوي" من كفر "خزام" بمديرية أسيوط بالسجن لمدة ستة شهور، لسرقته أربعة من الماعز(٤٧). كما كان من نزلاته المدعو عوض محفوظ والذي حكم عليه بالسجن لمدة عام، لضربه المدعو أحمد شحاته وإصابته بالنبوت(٤٨).

وكان لمديرية جرجا سجناً خاصاً بها، وقد اختص أيضا بسجن أرباب الجنايات الجزئية أو الخفيفة٠ فسجن بسجنها المدعو السيد حسن لمدة ثلاث سنوات بتهمة السرقة (٤٩). وأيضاً السجين المدعو "محمد عمر" والذي حكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف بتهمة التلاعب والنصب على شخص، والاستيلاء على جاموسته بطريق الحيلة(٥٠). كما سجن بحبسخانة جرجا أيضاً، المدعو "مرقص حنا" لمدة ثلاث سنوات بتهمة تعاطي الرشوة(٥١).

ومن ناحية أخرى، كان لمديرية قنا حبسخانة ، وقد سجن بها أيضاً أرباب الجنايات

الجزئية، فوجد بها على سبيل المثال: حوالي ١٩ سجينا[٥٢]. وكان من أربابها المدعو "أحمد حسين" المحكوم عليه بالسجن لمدة عامين، لضربه زوجته وكسر ذراعها[٥٣]. كما كان هناك أيضاً حبسخانة بناحية أدفو[٥٤].

ج- سجون (حبسخانات) المحافظات:

لم تقتصر السجون المخصصة لأرباب الجرائم الخفيفة على المديريات فقط، بل كان هناك أيضا سجون مخصصة للمحافظات. فكان لمحافظة مصر المحروسة سجون خاصة بها[٥٥]. كما كان لمحافظة دمياط سجن خاص بها، والذي استقبل على سبيل المثال: أربعة سجناء متهمين في جرائم سرقة[٥٦]. كما خصصت الحكومة لمحافظة السويس، سجنا خاصا بها لسجن من يلزم فيه من أرباب الجنايات من أهالي السويس[٥٧]. و كان لمحافظة الإسماعيلية سجن خاص بها ، فكان من نزلائه السجين المدعو "خليل أفندي" المحكوم عليه بالسجن لمدة ستة شهور، في قضية تعدية على البنت المدعوة "جنينة" والتحرش الجنسي بها وإزالة بكارتها[٥٨]. كما كان لمحافظة العريش أيضا سجن ضم العديد من الأشقياء واللصوص وغيرهم[٥٩].

وهكذا راعت الحكومة التوزيع الجغرافي السكاني بالنسبة للسجون. حيث خصصت لكل مديرية سجناً خاصاً بها، يتم سجن أرباب الجنايات من سكانها بها، من أصحاب الجنايات الجزئية أو الخفيفة، والتي لا تتعدى مدد عقوبتهم عن ثلاث سنوات، وذلك لسهولة اتصال أرباب الجنايات بذويهم وأقاربهم، ومباشرة أعمالهم وأشغالهم الخاصة. وكذلك أيضا توفير النفقات على الحكومة من نقلهم إلى أماكن وسجون بعيدة. ومن ناحية أخرى خصصت الحكومة لأرباب الجنايات التي تصل مدة العقوبة فيها إلى عشر سنوات سجنا خاصا بهم، كما خصصت سجون لمعتادي الإجرام، تختلف عن السجون السابقة.

٢-السجون الخاصة:

كان لبعض جهات ودواوين ومصالح الحكومة سجون خاصة بها، وهي على النحو التالي:

أ-سجن الضبطية:

كان لضبطية مصر سجناً خاصاً بها، وقد صدر قرار من الخديو إلى مأمور

الضبطية، بترميم واصلاح ونظافة سجنها، للحفاظ على صحة السجناء والمحبوسين بها[٦٠]. وكان سجن ضبطية مصر يتبع في إدارته لضبطية مصر، وقد خصص للسجن ثلاثة سجانين للإشراف عليه، براتب يقدر للفرد الواحد أو السجان بمبلغ ٣٠٠ قرش شهري[٦١].

واختص سجن ضبطية مصر بسجن أرباب الجنايات الخفيفة أو الجزئية، والتي لا تزيد العقوبة عن ستة شهور. فاستقبل سجن الضبطية على سبيل المثال: المدعو "محجوب" مقدم "طائفة الفعلة" والذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ يوماً بسجن الضبطية, في تهمة إهماله في عدم إخبار الحكومة عن سقوط وإصابة أحد العاملين –الفعلة– ، المدعو "عبدالصمد" بالوابور –ماكينة لطحن الغلال أو رفع المياة– الفرنسي ببولاق[٦٢].

ومن ناحية أخرى، استقبل سجن ضبطية مصر، خمسة أشخاص تابعين لطائفة "العلافين" لمدة ٣٠ يوماً ، بتهمة التلاعب في توريد الدريس أو العلف الخاص بحيوانات الفيلة بحديقة مديرية الجيزة[٦٣]. كما حكم على الطباخ المدعو أحمد محمود بالسجن بالضبطية لمدة ٣٠ يوماً، لجريمة شرب الخمر وثبوت التهمة عليه[٦٤].

واستقبل سجن ضبطية مصر سجناء بمدد سجن أطول٠ فسجن بها على سبيل المثال: المدعو" جورج" لمدة أربعة شهور بتهمة سرقة فرن ودكان بقالة ليلاً[٦٥]. كما سجن لمدة ستة شهور "الحمار" محمد المهدي في قضية تحرش جنسي بالبنت المدعوة "سيدة" بنت الحاج بكر، وإزالة بكارتها[٦٦]. كما قضى بالعقوبة نفسها علي الطباخ محمد مرسي، في قضية التعدي على البنت المدعوة "بهانة" بنت حسن، والتحرش بها وإزالة بكارتها[٦٧]. ويبدو أن سجن الضبطية أختص بالجرائم التي لا تتعدي مدد السجن فيها عن ستة شهور.

ولم يقتصر الأمر على وجود سجن بضبطية مصر فقط، بل كان هناك أيضا سجن بضبطية الإسكندرية، والتي صدر لها أمر عال من الخديو إسماعيل، بوجوب ترميم وإصلاح ونظافة سجنها[٦٨]. وقد سجن بها على سبيل المثال: شخص لمدة سنة بداخله في قضية ضرب إمراه بسكين في جنبها عن طريق الخطأ، ظناً منه أنها زوجته التي قتلت أباه وأخاه وهربت[٦٩]. وهكذا اختص سجن ضبطية مصر والإسكندرية بالجرائم الخفيفة، والتي لا تتعدى مدد العقوبة فيها عن ستة شهور أو أقل من عام.

ب-سجن ديوان البحرية:

يعد سجن ديوان البحرية الواقع بمحافظة مصر المحروسة, من السجون الخاصة في مصر، وذلك لمعاقبة وسجن عساكر البحرية علي ما يقع منهم من جرائم وتعديات. فتم على سبيل المثال: سجن محمد مصطفى أحد عساكر البحرية، لمدة خمس سنوات بسجن الديوان بتهمة التزوير(٧٠). كما حكم على أحمد محمود من عساكر البحرية، بالسجن لمدة ثلاثة شهور، لسرقته بعض الحلي من الحرمة فاطمة بنت على، وهي عبارة عن حلق وكردان(٧١). وقد بلغ عدد المسجونين بسجن ديوان البحرية عام ١٨٧٢م، حوالي ٧٢ سجيناً من عساكرها، في مدد تتراوح من شهر إلى سنة(٧٢).

ولم يكن عساكر البحرية هم كل سجناء سجن ديوان البحرية، فقد صدر قرار بتخصيص سجن البحرية ليكون مقراً لسجن الاجانب من المتهمين في جرائم القتل، والتحفظ عليهم بسجنهم تمهيدا لنفيهم خارج البلاد. فقد تم على سبيل المثال: سجن اليوناني المدعو "أنطون دريانبوني" المتهم في قضية قتل "حسن الحمار" بسجن الديوان "تمهيدا لنفيه للأبد خارج البلاد، بعد تنفيذ عقوبة السجن، حيث أن حكم النفي لا يسقط عقوبة السجن(٧٣). وهكذا عملت الحكومة على تخصيص سجون لعساكر البحرية والأجانب، وذلك لعزلهم عن السجون الأهلية، ومنع اختلاطهم بالمسجونين من الأهالي.

ج-سجن الطوبخانة:

كان سجن الطوبخانة يتبع ديوان الجهادية ومقره القلعة(٧٤). وهو من السجون التي اختصت باستقبال نوع معين من الجرائم، وهي جرائم تجارة الرقيق أو العبيد الممنوعة. فتم سجن أحد أهالي المحروسة بالطوبخانة، لمدة خمسة شهور لاتهامه في خطف وإخفاء إحدى السودانيات بمنزله، أثناء ذهابها إلى الضبطية للحصول على وثيقة أو شهادة الحرية الخاصة بها(٧٥). كما تم سجن شخصين من أهالي ناحية "مضيف" بقسم وادي حلفا، لمدة ستة شهور بالطوبخانة، لاتهامه بتجارة الرقيق(٧٦). ومن ناحية أخرى، كان هناك سجن بالطوبخانة التي تقع بالعباسية، وهو سجن تابع للمدارس الحربية، وذلك لعقاب وسجن طلبة المدارس الحربية على ما يقع منهم من جرائم ومخالفات(٧٧).

د- سجن مصلحة مساحة الروضة:

يعد سجن مصلحة مساحة الروضة بالجيزة أيضاً من السجون الخاصة، والمخصص لمعاقبة ومحاسبة موظفي مصلحة المساحة، على ما يقع منهم من جرائم ومخالفات٠ وقد عرف هؤلاء الموظفون باسم "المساحين" وهم الذين يقومون بعملية مسح وقياس الأراضي الزراعية قبل وبعد فيضان النيل(٧٨). وقد تم على سبيل المثال: سجن ثلاثة مساحين بسجن الروضة لاتهامهم في قضايا تزوير، وقد حكم على الثلاثة بالسجن لمدة ستة شهور بسجن المصلحة عقاباً لهم(٧٩).

هـ-سجن الدائرة السنية القديم:

يعد سجن الدائرة السنية الواقع بمحافظة مصر المحروسة, من السجون المستحدثة والمؤقتة، وذلك للتحفظ على بعض المتهمين تمهيدا لمحاكمتهم. فقد تم تحويل مبني الدائرة السنية إلى سجن وذلك لسجن المتهمين المعروفين باسم "العصاة" أو محاكمة العصاة المتهمين في أحداث الثورة العرابية، وهم من أصحاب الرتب والنياشين، سواء من رتبة قائمقام-عقيد- أو بكباشي أو صاغقول أغاسي-رائد-، وغير ذلك من أصحاب الرتب المتهمين في جريمة العصيان-الثورة العرابية-, كما كان يطلق عليها في تلك الفترة (٨٠). كما تم تخصيص سجن قصر النيل أيضاً لمحاكمة المتهمين في جريمة العصيان(٨١). وقد تم على سبيل المثال: سجن الميرالاي مصطفى عبدالرحيم بسجن الدائرة السنية تمهيدا لمحاكمته(٨٢)٠ وكذلك اليوزباشي إبراهيم أبو الحسن بالتهمة ذاتها، بسجن قصر النيل تمهيدا لمحاكمته(٨٣).

و-سجون المحاكم: لقد كان للمحاكم سجونها الخاصة بها وهي على النحو التالي:

١-سجن محكمة مصر الشرعية:

كان بمقر محكمة مصر الشرعية الواقعة بمحافظة مصر المحروسة, سجن خاص بها، خصص جزءاً منه للرجال والآخر للنساء٠ وكان في حالة سيئة من عدم النظافة، رغم وجود بعض دواوين الحكومة بالمقر ذاته٠ وقد هال الخديو وجود السجن على هذه الصورة مع تلك الدواوين والمصالح الحكومية، حيث رفض أن يتم الجمع بينهما في مبني إداري واحد، وقد كلف الخديو ديوان المجلس الخصوصي بإيجاد حل لتلك الصورة الغير منطقية من وجهة نظر الخديو(٨٤).

فقرر المجلس الخصوصي بناءً على الشكوى من عدم ملائمة السجن لصحة السجناء، ومجاورته لدواوين الحكومة ، أن يخصص مكان بالمحكمة لمن يحكم عليهم بالسجن بأحكام بسيطة، لا تتجاوز مدة العقوبة فيها عن اليوم الواحد، وأن ينقل السجناء المحكوم عليهم بمدد تزيد عن اليوم الواحد إلى سجن ضبطية مصر المجاور لها ، لقضاء مدة العقوبة بها. كما نظم المجلس الخصوصي طريقة نقل السجناء من المحكمة إلى سجن الضبطية فقرر: أن ينقل هؤلاء السجناء من مقر المحكمة إلى سجن الضبطية، عن طريق رجال الشرطة من قسم الجمالية المجاور للمحكمة(٨٥). وهكذا اختص سجن محكمة مصر الشرعية بسجن السجناء التي لا تزيد مدة عقوبتهم عن يوم واحد فقط.

٢-سجن المحاكم المختلطة:

كان للمحاكم المختلطة بمصر سجن خاص بها، وقد خصص هذا السجن ليكون سجناً للمحكوم عليهم بمدد تتراوح ما بين يوم إلى سنة، لغير رعايا الحكومة المصرية، والتي تصدر في حقهم أحكام بالسجن، من قضاة المحاكم المختلطة(٨٦).

٣-سجن النساء (الأبلكخانة):

اهتمت حكومة سعيد باشا بالنساء السجينات، فقررت عدم جواز الجمع بين الرجال والنساء في سجن أو مقر واحد. فصدرت الأوامر إلى محافظة مصر بضرورة تخصيص محل خاص لسجن النساء التي تصدر بشأنهن أحكام قضائية، وأن يتم تأجير محل بالقرب من ضبطية مصر، بأجرة شهرية تتراوح ما بين ١٥ إلى ٧٥ قرشاً٠ كما قررت الحكومة تخصيص أو تعيين سجان مخصص لسجون النساء، براتب شهري يقدر بمبلغ ١٥٠ قرشاً٠ وهذا الفصل بين السجناء من الرجال والنساء , طبق في كافة أنحاء وجهات البلاد(٨٧)٠ كما فصلت الحكومة بين الرجال والنساء في سجن محكمة مصر الشرعية، وقررت أنه لا يجوز بقاء النساء في السجن أكثر من يوم واحد، وما زاد على اليوم من عقوبة، فيتم ترحيلهن إلى الأبلكخانة الخاصة بهن(٨٨). وانتشرت الأبلكخانات في كافة جهات ومديريات مصر، فخصصت الحكومة سجناً للنساء في بولاق(٨٩), كما كانت هناك أبلكخانة في مديرية القليوبية(٩٠)، وأخرى في مديرية البحيرة(٩١)، وكذلك بمديرية جرجا(٩٢)، كما كان بمديرية قنا سجن خاص أيضاً بالنساء(٩٣).

واستقبلت سجون النساء، الكثير من السجينات والمتهمات في قضايا مختلفة، والتي لم تتراوح مدد عقوبتهن عن ستة شهور. فحكم على "زهرة" بنت عبده بالسجن لمدة ثلاثة شهور، لادعائها كذبا على زوجها أحمد محمود "الطباخ"، بمحاولة قتلها بالسم، واتضح بعد تحليل زجاجة السم بأنها زجاجة خمر مسكر وليست سم(٩٤). كما حكم على البنت المدعوة "بهانة" بنت حسن بالسجن بالأبلكخانة لمدة ثلاثة شهور، لأن "محمد مرسي" الطباخ قد أزال بكارتها، كما حكم على أخت الطباخ المدعوة زهرة بالسجن أيضاً ثلاثة شهور لأن الواقعة تمت بمنزلها، وقد حكم على الجاني المتحرش بالسجن ستة شهور(٩٥).

وتنوعت جرائم النساء داخل السجون، فحكم على جارية على أغا المدعوة "ظريفة" بالسجن لمدة ثلاثة شهور ، لقيامها بشراء سم فأر وحاولت استخدامه في محاولة قتل على أغا وزوجته(٩٦)٠ كما حكم على الداية "فاطمة" بنت حسن من أهالي الفيوم، بالسجن ثلاثة شهور بالأبلكخانة، لعدم إخبارها عن ولادة إحدى السيدات، وعدم تسجيلها في سجلاتها٠ كما حكم على كاتبة الداية بالسجن بالأبلكخانة لمدة عشرة أيام، لاشتراكها في عدم قيد ولادة الحرمة المذكورة، ومخالفة الإجراءات والقوانين المتبعة في هذا الشأن(٩٧).

ومن ناحية أخرى، خصصت الحكومة سجناً تابعاً لضبطية مصر، لسجن النساء من معتادي الإجرام٠ ورفضت سجنهن بالطوبخانة التابعة لديوان الجهادية. فحكم على سبيل المثال: على الحرمة "عائشة" التي تشبهت بزي الرجال لشدتها وقوتها، وقامت بأعمال قطع الطرق والانضمام إلى الأشقياء من قطاع الطرق بمديرية البحيرة٠ وقد تم القبض عليها وحكم عليها بالسجن بأبلكخانة ضبطية مصر، تحت الحراسة المشددة منعاً لهروبها، ولوقاية الناس من شرورها(٩٨).

وهكذا قامت الحكومة بإنشاء سجون خاصة بالنساء وفصلها عن سجون الرجال، وعينت سجاناً خاصاً بتلك السجون، والتي استقبلت المذنبات من ذوي الجرائم الخفيفة، والتي لم تزيد مدة الحبس فيها عن ستة شهور٠ والملاحظ أن معظم تلك الجرائم تركزت حول قضايا التحرش الجنسي، ومن ناحية أخرى، أقامت سجناً شديد الحراسة للنساء اللواتي اعتادت الإجرام، لمنع هروبهن وقاية للمجتمع من شرورهن.

٤-السجون الخارجية:

اختصت السجون الخارجية باستقبال السجناء معتادي الإجرام من القتلة واللصوص وقطاع الطرق، وكذلك الخارجين على الحكومة. وهذه السجون على النحو التالي:

أ-سجن البحر الأبيض:

اختص سجن البحر الأبيض باستقبال السجناء الذين تزيد مدة عقوبتهم أكثر من عشر سنوات، وكذلك السجناء ذوي السوابق المتعددة(٩٩). فحكم على سبيل المثال: بسجن "عياد سليمان" لمدة خمس عشر سنة بسجن البحر الأبيض، لاتهامه في جريمة قتل المجنى عليه "إبراهيم حنا" من أهالي المنيا(١٠٠).

ومن ناحية أخرى، استقبل سجن البحر الأبيض السجناء متعددي السوابق. فحكم على سبيل المثال: بسجن "محمد حسن الحريري" من أهالي المحروسة بسجن البحر الأبيض، سجنا أبديا مدى الحياة, وذلك بسبب تعدد سوابقه من السرقة والسطو على المنازل، وقد حكم عليه سابقا بالسجن ثم النفي إلى سجون السودان، ولكن ذلك لم يمنعه من تكرار حوادث السرقة، ولم يرتدع، فحكم عليه بالسجن بالبحر الأبيض عقابا له مدى الحياة(١٠١). وهكذا يتضح أن سجن البحر الأبيض اختص بالقتلة ومعتادي الإجرام، والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد مدى الحياة-أي حتي وفاتهم- وذلك لتعدد جرائمهم.

ومن ناحية أخرى، صدر أمر كريم إلى نظارة البحرية، بمعاقبة عساكر البحرية الذين تتكرر حوادث الهروب منهم، أكثر من ثلاث مرات، بمعاقبة هؤلاء الهاربين وإرسالهم إلى سجن البحر الأبيض، لمدة سنتين عقابا لهم(١٠٢). وهكذا اختلفت المدد الزمنية المحكوم بها على سجناء سجن البحر الأبيض، ما بين سنتين، وأكثر من عشرة سنوات، وكذلك السجن مدى الحياة، وذلك لتعدد الحوادث من المتهمين، وأيضا حسب نوع الحادثة أو الجريمة.

ب-سجون السودان:

كان لمصر سجون تابعة لها في ممتلكاتها في السودان٠ وقد اختصت تلك السجون، باستقبال السجناء من أهالي مصر المحروسة وغيرهم من رعايا الحكومة المصرية من أبناء السودان، من الأشقياء واللصوص ومعتادي الإجرام، وكذلك الخارجين على الحكومة المصرية.

واشترطت الحكومة لنفى أرباب هذه السوابق إلى السودان عدة شروط منها: موافقة نظارة الحقانية على الأحكام الصادرة ضد المنفيين، كذلك موافقة الخديو المباشرة على إلحاق هؤلاء بسجون السودان، كشرط أساسي لإرسالهم إلى هناك(١٠٣). كما اشترطت في أرباب السوابق من سكان الوجه القبلي، أن يتقدم طلب من مفتش عموم قبلي يوضح فيه رغبته في وجوب نفي هؤلاء إلى السودان، وأن يقوم مفتش العموم بتقديم هذا الطلب مباشرة إلى الخديو، للنظر فيه والتصديق عليه، بعد فحص الأسباب والتحفظات التي قدمها مفتش عموم قبلي بشأن نفي هؤلاء إلى السودان، وخاصة بعد تعدد وتكرار جرائمهم(١٠٤).

وتعددت الأسباب التي دعت الحكومة إلى نفي أرباب تلك السوابق إلى سجن جهة "توكار" التابعة لمحافظة سواكن. ومنها: إقامتهم بتلك الجهة، واستخدامهم في الأشغال العامة هناك، وكذلك تخليص أهالي البلاد من شرورهم ومفاسدهم٠ ومن ناحية أخرى، العمل على تقويمهم وإصلاح أحوالهم واستقامتهم٠ ويعد سجن "توكار" من السجون القاسية والعقوبات الرادعة لأرباب السوابق، حيث ترتفع درجة الحرارة العالية بتلك الجهات. فقد تم على سبيل المثال: إرسال ٥٧ سجيناً من الأشقياء إلى سجن "توكار" لهذه الأسباب السابقة(١٠٥). كما حكم على ستة أشخاص متهمين بالسرقة والخطف و تعاطي المسكرات بالسجن ذاته(١٠٦).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقامت الضبطية بالقبض على ١٣ شخصا من أرباب السوابق، والتي عرفتهم باسم "الدايرين على هوى أنفسهم"٠ وهم الذين يقومون بأعمال السرقة والخطف والتعدي على المارة بالشوارع والطرقات، وكذلك المنازل. فرأت الضبطية مدى تمتع هؤلاء بصغر السن وبالصحة الجيدة ، فاقترحت إلحاق هؤلاء بالجهادية للخدمة والاستفادة منهم، ووقاية الناس من شرورهم٠ ولكن نظارة الداخلية رفضت إلحاق أرباب السوابق السابقة بالخدمة العسكرية، حفاظاً منها ومراعاة لشرف العسكرية٠ فصدر القرار بإلحاقهم بسجن "توكار" بمحافظة سواكن(١٠٧). كما قامت الحكومة بنفي عشرين من اللصوص، الذين قاموا بمهاجمة محطة المنصورة والاستيلاء على البضائع الموجودة بها، وذلك إلى سجون السودان(١٠٨).

كما استقبلت سجون سواكن التشكيل العصابي المكون من٢٠ من رجال العصابات، الذين أخلوا بالأمن في البلاد(١٠٩). كما استقبلت أيضاً بعض العصاة للحكومة المصرية، فقد حكم على المدعو "رحمة تومن" من دارفور، بالسجن بسجن سواكن طوال حياته مكبلا بالحديد

في الأشغال، لعصيانه أوامر الحكومة وعدم انقياده لها(١١٠).

وهكذا اختصت سجون السودان، بأرباب السوابق من أهالي الصعيد أو الوجه القبلي، وخاصة اللصوص ورجال العصابات، وذلك لشدة الحرارة فيه وقسوته على نزلائه.

والجدير بالذكر: أن الحكومة قامت بنفي الأجانب الذين صـــدرت في حقهم أحكام بالسجن إلى بلادهم، ورفضت نزولهم بالسجون المصرية. وخاصة اليونانيين الذين كثرت حوادثهم وتجاسرهم على الإخلال بالأمن وحمل السلاح، وارتكابهم الكثير من أنواع الشرور وأعمال الفساد، فرأت الحكومة نفيهم إلى بلادهم(١١١).

ولكثرة حوادث السرقة من الأجانب عموما، صدر قرار من مجلس الأحكام بنفي كل أجنبي من مصر يرتكب ثلاث جنح سرقة إلى بلاده للأبد(١١٢). فقامت على سبيل المثال: بنفي الخواجة "اسطيانوس جورمي" الرومي إلى بلاده، بعد الحكم عليه بالسجن لمدة أربعة شهور، لسرقته فرن ودكان بقاله(١١٣).وقد تكفلت الحكومة بنفي هؤلاء الأجانب الأشرار وذوى الأخلاق الفاسدة إلى بلادهم على نفقة الحكومة المصرية، للتخلص من شرورهم ومفاسدهم(١١٤).

ولم تقتصر قرارات النفي على الأجانب الأوروبيين وحدهم فقط، بل تعدتهم إلى المقيمين من الأتراك والعرب. ولكن كان يتم تنفيذ قرارات النفي لهؤلاء، بعد تنفيذ عقوبة السجن الصادرة بحقهم. فحكم بالسجن على شخص مغربي من أهالي تونس، بالسجن لمدة أربعة شهور، وذلك لسرقته أشياء قدرت قيمتها بحوالي ٣١٤ قرشا، وبعد تنفيذ عقوبة السجن، تم نفيه أو ترحيله إلى بلاده. كما حكم على أحد أهالي بغداد بالسجن والنفي، لتعديه على أحد منازل المحروسة بقصد السرقة(١١٥).وحكم أيضا على شخص شامي بالسجن لمدة سنة و ترحيله إلى بلاده ، لضربه امرأة في جنبها بسكين عن طريق الخطأ ظنا منه أنها زوجته(١١٦).

ولم تقتصر قرارات السجن والنفي من مصر على العرب فقط، بل شملت الأتراك أيضاً. فقد حكم على ثلاثة من القواصة – الحراس– الترك بالسجن لمدة ثلاث سنوات٠ وحكم على آخر بالسجن لمدة سنتين، وقد تم نفى الأربعة بعد تنفيذ الحكم عليهم بالسجن إلى بلادهم، وذلك لسوء سلوكهم وتعديهم على رؤسائهم(١١٧).وهكذا رفضت الحكومة أن تستقبل في سجونها أرباب الجنايات من الأوروبيين، وعاقبت الترك والعرب بالسجن وحكمت على

الجميع بالنفي خارج البلاد إلى بلادهم.

٥-الليمان (سجن الإسكندرية):

يقصد بالليمان: "هو سجن يدخله أو خصص لمحترفوا الإجرام ومعتادوه"[١١٨]. وقد فرقت الحكومة بين الحبس والليمان، فالحبس يقصد به سجون المديريات والمحافظات العامة وكذلك السجون الخاصة. أما الليمان فيقصد به سجن الإسكندرية[١١٩]. وكان قد صدر قرار من سعيد باشا، بأن يتم إرسال المذنبين أو السجناء الذين تزيد مدة سجنهم عن سنة إلى ليمان الإسكندرية، أما الذين تقل مدة سجنهم عن العام، فهؤلاء يتم سجنهم بسجون المديريات[١٢٠]. كما كان الليمان في عهد سعيد باشا يستقبل السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة. فقد صدر حكم من سعيد باشا بسجن نفرين من عصابة قاطع الطريق "إسماعيل الفارسي" بالسجن بليمان الإسكندرية مدى الحياة[١٢١].

وجاءت حكومة الخديو إسماعيل لتحدد سجناء الليمان: وهم من يتم الحكم عليهم بمدد من سنة إلى عشر سنوات، وأما الذين يحكم عليهم بأكثر من عشر سنوات، فهؤلاء يتم ترحيلهم وسجنهم بسجن البحر الأبيض[١٢٢]. وهكذا اختص ليمان الإسكندرية بسجن المحكوم عليهم بمدد تتراوح من عام إلى عشر سنوات، وكذلك معتادو الإجرام.

وتعددت الجرائم التي حكم على أصحابها بالسجن بالليمان، وبالتالي اختلف أنواع السجناء بالليمان٠ فحكم بالليمان لمدة سنة على كل من "محمود شوربه" ، و"طه الرحمان" في قضية شهادة زور بخصوص منزل الحرمة "أمونة"[١٢٣]. كما حكم بالسجن لمدة سنتين على "محمد ونيس"، لتعدد وتكرار جرائم السرقة منه، فكان الليمان عقابا له لتعدد جرائمه[١٢٤]. وحكم بالليمان لمدة ثلاث سنوات على "مرقص حنا" وطرده من الخدمة الحكومية لحصوله على رشوة[١٢٥]. كما عاقبت الحكومة المدعو "على سعيد أغا" شيخ طائفة السودانية، بالسجن بالليمان لثلاث سنوات، لقيامه ببيع خادم سوداني تابع لمحمد خليفة الدلال، وذلك بسوق النخاسة بالسبتية[١٢٦]. كما حكم بالسجن بالليمان لمدة خمس سنوات على كاتب شونة التبن، الواقعة بناحية "ساقية موسي" التابعة لمركز أبو قرقاص بمديرية المنيا، وهو المعلم "داود بقطر" نظراً لاختلاسه أموال الحكومة[١٢٧].

ولم يقتصر الليمان على اللصوص والمختلسين والمرتشين وشهود الزور فقط٠ بل

حكم بالليمان على قطاع الطرق أيضـــا, فحكم على ســبيل المثال: على قاطع الطريق "جودة خليفة" من ناحية الزوك الغربية التابعة لمديرية جرجا، بالسجن بالليمان سبع سنوات(١٢٨).

وتشـددت الحكومة في الأحكام الصـادرة على موظفيها المعتدين على أموال وأغراض ومتعلقات الحكومة بالســجن بالليمان رغم قصــر مدة العقوبة. فحكم بالســجن على المدعو "إبراهيم على" لمدة ثلاثة شـهور لسرقته فحم من عربات السكة الحديد(١٢٩). كما عاقبت "أحمد رياض" لمدة أربعة أشـهر، وحكم على "محمد الكسـنوشـي" بالليمان لمدة سـتة شـهور، وذلك لقيامهما ببيع شحم من متعلقات مصلحة السكة الحديد لبعض الأفراد والتربح من ذلك(١٣٠).

كما عاقبت الحكومة المعتدين على زوار الموالد والأضـــرحة والمنتهكين لحرمتها بالســجن بالليمان. فحكمت على المدعو حســن عيســى" الطباخ" بالســجن لمدة ثلاثة شــهور لسرقته ملاية قطن من امرأة كانت نائمة بمولد الاستاذ "أبو السعود"(١٣١). وعاقبت بعض رجال الدين بالليمان عقابا وتأديبا لهم، نظرا لوقوع بعض الجرائم منهم، والتي من المفترض أنهم أبعد الناس عنها. فحكمت على القمص "متى" بالسـجن لمدة ثلاثة شـهور، لسـرقته نقود وحلق من القس سليمان، واعترافه بذلك(١٣٢).

كما ضم الليمان الكثير من القتلة والمحكوم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات. فحكم على المدعو "محمد باقر" الإيراني بالســجن لمدة عشــر ســنوات في جريمة قتل امرأة تدعى "زنوبة" من النســاء الفواحش اللواتي يبعن أجســادهن مقابل المال(١٣٣). ولتعدد جرائم التحرش الجنسي من الشخص نفسه، رأت الحكومة أن تردعه بالسجن بالليمان٠ فحكمت على "إمبارك سـعد" بالليمان لمدة سـتة شـهور، لتعدية على إزالة بكارة البنت "فاطمة" وتعدد سـوابقه في هذا المجال(١٣٤).

وكان الليمان أيضــاً عقوبة للمعتدين على رجال الأمن أو البوليس٠ فقد حكم بالليمان ثلاثة شـهور، على المدعو "جعفر غانم" العربجي، لتعديه بالضـرب على أحد قواصـة–حرس–ضبطية مصر، أثناء محاولته فض شجار بين العربجية(١٣٥).

وهكذا اختلف نزلاء ليمان الإســكندرية لاختلاف وتعدد جرائمهم، ما بين قتله وقطاع طرق ولصـوص، ومعتدين على المال العام والخاص بشـهادة الزور أو الاختلاس أو السـرقة، وكذلك المعتدين على الأعراض والنساء، وعلى حرمات المساجد والأولياء، وكذلك أيضاً الغير

مقدرين لمكانة وظائفهم الدينية والروحية من القساوسة وغيرهم.

٦-الفرقة الإصلاحية:

كانت الحكومة تهدف من وراء وجود الفرقة الإصلاحية، بليمان الإسكندرية، تشغيل السجناء ومعتادي الإجرام بأشغال وأعمال مخصوصة، تهدف إلى تهذيب أخلاقهم وتحسين سلوكهم، وردعهم عن ارتكاب الجرائم التي اعتادوا على ارتكابها(١٣٦). فاستخدم السجناء في عهد سعيد باشا في نقل ثلاثين طناً من الحديد الظهر، إلى إحدى السفن بالبحر الأبيض المتوسط، كان قد صدر أمر بصرفها (في عهد سعيد باشا) إلى وكيل ورشة "مورفيس"(١٣٧).

وصدر في عام ١٢٨١هـ - ١٨٦٤م، قرارا من الخديو إسماعيل بإبطال وإلغاء الفرقة الإصلاحية بليمان الإسكندرية ٠ وإطلاق وتسريح السجناء الذين قضوا مدتهم الجزائية بها. ونقل السجناء الباقي لهم مدد جزائية إلى ليمان الإسكندرية، وكذلك نقل السجناء الذين حكم عليهم بالفرقة الإصلاحية، بعد قرار إبطالها إلى سجن الإسكندرية(١٣٨).

وكان بعد قرار إلغاء الفرقة الإصلاحية بليمان الإسكندرية٠ كان لابد من وجود مكان لمعاقبة المتسولين الذين لا حرفة لهم ولا مأوى، والذين يقومون بأعمال الخطف والسرقة والنصب وافتعال المشاكل مع الناس. فرأت الحكومة لحل هذه المسألة إلحاق هؤلاء باورطة- فرقة- المذنبين التابعة لديوان الجهادية(١٣٩)٠ وذلك لتشغيلهم بورشة الحجر بطرة، وذلك لتخليص المجتمع من شرورهم، وتحقيق الأمن للسكان من أفعالهم(١٤٠).

ولم يكن هؤلاء المتسولون هم كل من حكم عليهم بفرقة المذنبين بالجهادية . بل كان هناك أشخاص يدعون الولاية والدروشة، ويقومون بالنصب والاحتيال على الناس للحصول على النقود٠ فصدر قرار من نظارة الداخلية بضبط هؤلاء في كافة الجهات سواء في المدن أو القرى وغيرها ، وإرسالهم إلى أورطة المذنبين٠ فقبضت على سبيل المثال: على شخص يدعى "محمد حسن" يدعى الولاية والدروشة، للحصول على النقود من الناس عن طريق النصب والاحتيال، وقد حكم علية بالسجن بتلك الأورطة(١٤١). ولكثرة هؤلاء المتسولين والخاليين من التكسب والمأوي٠ صدر قرار من الداخلية بالقبض على كافة الأشقياء الخاليين من العمل والمأوى، وتخصيص ورشة أخرى تسع هؤلاء، وهي ورشة الحجر بطرة(١٤٢).

وكان الأطفال الذين يضبطون بسرقات محل اهتمام الحكومة. فقد تم تخصيص

ترسانة–مجمع للصناعات البحرية– الإسكندرية لمن يضبط منهم بسرقات , لتعليمهم بعض الصناعات لمنعهم من الانحراف بعد الإفراج عنهم(١٤٣). وكذلك تم صدور قرار بإلحاق الأطفال الأحداث، بترسانة الإسكندرية، لتعليمهم مختلف فنون الصناعات، لحمايتهم من الانحراف والتشرد والسرقة(١٤٤). وللحفاظ على الأمن العام ومظهر العاصمة الحضاري والإنساني، طالب رئيس بوليس القاهرة، بإنشاء فرقة إصلاحية خاصة بالأطفال المتشردين والذين لا مأوى ولا مسكن لهم والعاطلين والخطرين على الأمن العام(١٤٥). وهكذا كان الأطفال الأحداث محط أنظار الحكومة، فعملت على تعليمهم الصناعات والحرف، والتكسب الذي يغني عن ارتكابهم الجرائم، حفاظا عليهم وعلى سلامة المجتمع.

الفرقة الإصلاحية بطرة:

رأت الحكومة في عام ١٢٩٩هـ – ١٨٨٢م ضرورة إعادة الفرقة الإصلاحية، والتي تم إلغاؤها، والتي كانت ملحقة بليمان الإسكندرية. لأسباب منها: عدم وجود أشغال وعدم تكليف السجناء بالأعمال، وذهابهم إلى الراحة وعدم العمل.لذلك رأت الحكومة أن ذلك لا يؤدي إلى الثمرة المقصودة من سجن المتهمين، وهي تهذيب أخلاقهم وسلوكهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم المختلفة. ولذلك رأت الحكومة أن عدم اشتغال السجناء بالأعمال والصناعات، سيؤدي بالضرورة إلى ارتكابهم العديد من الجرائم بعد الإفراج عنهم، وجنوحهم إلى الجريمة أكثر من السابق. ولذلك رأت ضرورة إعادة فتح أورطة إصلاحية لهؤلاء المذنبين بليمان طرة. وطالبت باستبدال الأحكام القضائية الصادرة بإرسال السجناء إلى ليمان الإسكندرية، وإرسالهم إلى ليمان طرة. أي صدور الأحكام القضائية في المستقبل على السجناء بالسجن بليمان طرة بدل من ليمان الإسكندرية (١٤٦).

ونظرا لتلك الأسباب السابقة. صدر القرار بإنشاء فرقة إصلاحية جديدة بليمان طرة، وفتح ورشة عمل للسجناء هناك. وتتكون تلك الفرقة من أربع ورش عمل. وهي على النحو التالي: تختص الورشة الأولى بتعليم صناعة الحصر، والثانية خاصة بصناعة العربات الخشبية، وما يلزمها من أعمال النجارة. أما الورشة الثالثة فقد اختصت بصناعة حديد العربات، أما عن الورشة الرابعة فيقوم السجناء فيها بعملية قطع الأحجار(١٤٧). ولذلك عملت الحكومة على توفير الآلات اللازمة لتلك الورش، من الآلات والأدوات المتوفرة والموجودة بديوان الجهادية(١٤٨).

ومن ناحية أخرى، رأت الحكومة ضرورة وجوب فتح تلك الفرقة الإصلاحية وورشها. حيث رأت أن تلك الورش سوف تؤدي إلى إنجاز كثير من أعمال وحاجات الحكومة، وتوفير نفقاتها على الحكومة. وكذلك رواج بعض المصنوعات وخاصة صناعة الحصر والعربات. ورأت كذلك أن بيع إنتاج تلك الورش سيؤدي إلى الأرباح، للصرف منها على السجناء الفقراء، مما يعود بالوفر على الحكومة، وتوفير المال اللازم للإنفاق على السجون والسجناء(١٤٩).

وهكذا تحول السجن في تلك الفترة من مكان إقامة واستهلاك إلى مقر إقامة وإنتاج٠ حيث استخدم السجناء في عملية الإنتاج، والذي خصص جزءً من الأرباح لهم. وفي الوقت نفسه تحول السجن إلى مقر تعليمي، حيث يتعلم فيه السجناء الحرف والصناعات المختلفة، والتي سوف يتكسبون من ورائها بعد الإفراج عنهم. مما يصرفهم عن الكسل والبطالة، وبالتالي البعد عن الجريمة، بالإضافة إلى تحسين سلوكهم الاجتماعي بعد خروجهم من السجن، واندماجهم في مجتمعهم، والذي سوف يقبل بالضرورة بهم كأبناء صالحين وذلك لحسن سلوكهم.

ثالثا: إدارة السجون في مصر:

اهتمت الحكومة بإدارة السجون على مختلف درجاتها، فعينت "يورجير بك" مديراً لإدارة ليمان الإسكندرية، براتب شهري يقدر بمبلغ ٤٨٠٠ فرنك(١٥٠). كما عينت مسيو "كوش" ناظراً لسجن المحاكم المختلطة. وقد تطور راتب الناظر من عام إلى آخر، فحددت الحكومة راتب الناظر بمبلغ ٤٨٠٠ فرنك، ثم ارتفع هذا الراتب ليصل إلى مبلغ ٦٤٠٠ فرنك، ليصل في النهاية إلى مبلغ ٨٠٠٠ فرنك، ليصبح هذا المبلغ مربوط هذه الوظيفة(١٥١).

وهكذا وضعت الحكومة إدارة سجن أو ليمان الإسكندرية، الخاص بمعتادي الإجرام، وكذلك سجن المحاكم المختلطة، والذي كان معظم نزلائه من المساجين الأجانب، تحت إدارة بعض الموظفين الأجانب.

ومن ناحية أخرى، كانت إدارة سجون المديريات، تحت الإدارة المصرية, واختلفت درجات ورتب موظفيها حسب كل سجن ومديرية. فعينت الحكومة مأموراً لسجن الدائرة السنية(١٥٢). وعينت ملازماً لإدارة سجن مديرية الشرقية(١٥٣). كما عينت حسن افندي من فرقة الطوبجية محافظاً لسجن مديرية جرجا، براتب يقدر بنحو ٤٢٥ قرشاً في الشهر(١٥٤)٠ وعلى

الجانب الآخر، عينت الحكومة بكل سجن وكيلاً ينوب عن مدير السجن في حال غيابه(١٥٥).

ولم تقتصر إدارة السجن على تعيين المديرين والوكلاء فقط، بل عينت الحكومة كاتبين لكل سجن من السجون، أختص الكاتب الأول بعمل سجل خاص لمتابعة سلوك وأخلاق السجناء داخل السجون، وتقديم تقارير عنهم للحكومة تمهيدا للإفراج عنهم، مع تقديم بيان عن تهمة كل سجين والمدة المعاقب بها, وكذلك المدة المتبقية له بالسجن، وكان الكاتب الأول يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٤٠٠ قرش. و أختص الكاتب الثاني بتسجيل الجراية والتعيينات أو ما يصرف لهم من طعام وخلافه، براتب شهري يقدر بنحو ٣٠٠٠ قرش(١٥٦). كما عينت الحكومة لكل سجن سجان بربري، براتب يقدر بنحو ١٤٥ قرشاً في الشهر، وذلك للإشراف على شئون المساجين المباشرة داخل السجون(١٥٧).

والجدير بالذكر: أن الحكومة قد عهدت إلى وكيل نظارة البحرية بالمرور على كافة السجون، والإشراف عليها في طول البلاد وعرضها، لتفقد أحوال السجناء داخل السجون، وتوفير ما يلزم لهم من متطلبات وحاجات(١٥٨).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتأمين وحراسة السجون منعا لهروب السجناء. فعينت الغفر من أجل ملاحظة وحراسة السجون في جميع الجهات(١٥٩). كما استعانت الحكومة بعساكر ديوان الجهادية أو الجيش لحراسة السجون(١٦٠).

- تأمين السجون:

اهتمت الحكومة بعملية نقل المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن إلى سجونهم، ونظمت تلك العملية . في حال صدور حكم على المتهم بسجنه داخل سجن المديرية أو المحافظة التابع لها, ففي هذه الحالة يتم نقله بصحبة سجان بربري، يصحبه إلى مقر السجن، وذلك بدون توفير وسيلة نقل أو مواصلات، فخصصت الحكومة على سبيل المثال، سجان لنقل المتهمين من محافظة مصر إلى سجن القلعة(١٦١). كما قررت الحكومة نقل السجناء بواسطة أقرب قسم شرطة أو ضبطية من المحكمة، فتخصص قسم الجمالية بنقل السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية بالسجن، من مقر محكمة مصر الشرعية إلى سجن مديرية الجيزة(١٦٢).

ومن ناحية أخرى، وفرت الحكومة وسائل المواصلات لنقل السجناء إلى السجون

البعيدة أو التي خارج حدود مديرياتهم ومحافظاتهم. فاستخدمت عربات السكك الحديدية ذهابا وإيابا ، بموجب استمارات مالية تخصم على طرف الحكومة(١٦٣). وكذلك خصم ما يصرف للحفظة أو الحراس من أموال، أثناء اصطحابهم للسجناء لتوصيلهم إلى سجونهم(١٦٤). كما استخدمت الحكومة أيضاً، المراكب الشراعية أو النيلية في عملية نقل السجناء. فنقلت على سبيل المثال: المدعو "محمد حسين" المتهم في جريمة قتل إمراه بكفر الزيات وسرقة مصاغها أو حليها، وذلك بواسطة مركب شراعي من كفر الزيات إلى ليمان الإسكندرية (١٦٥) .

وهكذا كان يتم نقل السجناء إلى سجونهم إما سيراً على الأقدام، وذلك في المناطق والسجون القريبة، ونقلا بواسطة عربات السكك الحديدية أو المراكب النيلية والشراعية إلى السجون البعيدة.

وتعددت حوادث هروب السجناء أثناء نقلهم أو ترحيلهم. فهرب على سبيل المثال: السجين محمد على عيسى المتهم في جريمة سرقة "ثور" من ناحية ميت الخولي التابعة لمديرية الدقهلية، وذلك أثناء ترحيله، وذلك بالهروب من العسكري المعين لحراسته وتسليمه إلى إدارة السجن(١٦٦). كما هرب محمد أبوسيف المتهم في جريمة قتل امرأة بجهة كفر الزيات(١٦٧). وهرب كذلك ثلاثة عساكر بحرية اثناء نقلهم إلى ليمان الإسكندرية(١٦٨).وغيرهم.

ونتج عن عملية هروب السجناء أثناء ترحيلهم من الحراس والحفظة الموكلين بتسليمهم، ضررا بالغا لهؤلاء الحراس. فصدرت الأحكام بعقاب هؤلاء الحراس، فحكم على سبيل المثال: بعقاب الحراس المنوط بهم تسليم بعض السجناء إلى سجن الديوان، وذلك لفرار وهروب المذكورين منهم(١٦٩). ونتيجة لتعدد حالات هروب السجناء أثناء ترحيلهم، والعقوبات المفروضة على الحفظة والحراس. قررت الحكومة زيادة عدد الحراس المكلفين بمرافقة السجناء, إلى عدد حارسين من الحفظة لكل سجين من أرباب الجنايات الخفيفة أثناء نقلهم(١٧٠). ولم يكن تعيين حارسين لكل سجين مانعا لهروب السجناء أثناء نقلهم. فقررت الحكومة عدم الالتزام بعدد الحارسين، وأن يتم تعيين قوة للحراسة، وذلك حسب نوع السجين ومدى خطورته، فقد يحتاج بعض أصحاب الجنايات من القتلة وقطاع الطرق، إلى قوة كبيرة وضخمة من الحراسة، وذلك خوفا من وجود أتباع لهم قد يقوموا بمحاولة تهريبهم من أيدى الحفظة المكلفين بنقلهم أثناء ترحيلهم(١٧١).

ولمزيد من الضمانات لعلاج ظاهرة هروب السجناء أثناء ترحيلهم إلى السجون٠ رأت الحكومة أن يتم تكبيل السجناء بالحديد وخاصة أصحاب الجنايات الجسيمة من القتلة وقطاع الطرق، أثناء خروجهم من مقر المحكمة إلى سجونهم(١٧٢)٠ وكذلك قررت الحكومة تكبيل السجناء الخطيرين والمارقين بالحديد داخل سجونهم, عقاباً لهم طوال مدة سجنهم، وذلك خوفاً من فرارهم(١٧٣).

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على توفير ما يلزم للسجون من القيود الحديدية. فقررت صناعة سلاسل حديدية بخلاخيل، وقد عرضت الحكومة صناعة تلك السلاسل عن طريق المزاد، وقد رسي مزاد تلك السلاسل على المدعو "حسن حربي" الحداد، بسعر ٢٠ قرشا و٢٠ فضة، لسعر السلسلة ذات الخلخال الواحد٠ وقد تم على سبيل المثال: صناعة ١٥ سلسلة حديد بخلخال لسجن مديرية الجيزة، ومثلها لسجن مديرية البحيرة(١٧٤). وهكذا كانت القيود الحديدية ضرورة فرضتها تعدد حالات هروب السجناء، وما نتج عن ذلك من أضرار وعقوبات لحقت بالحراس والحفظة، من سجن وفصل وغرامات مالية وغير ذلك.

ومن ناحية أخرى، شكل قطاع الطرق والعصابات المسلحة، خطراً حقيقياً على أمن البلاد، وخاصة في مديرية جرجا، حيث قاموا بالسلب والنهب والسرقة والقتل٠ وقد لاقت الحكومة صعوبات جمة في عملية القبض على هؤلاء أو عملية ترحيلهم إلى السجون. فقد تم على سبيل المثال: القبض على ٦٠ من مشاهير رجال العصابات بمديرية جرجا، ولم يكن حارس أو حارسين يكفي لحراستهم أثناء نقلهم وترحيلهم إلى ليمان الإسكندرية، فرأت الداخلية من أجل نقلهم تخصيص اورطة بيادة من الجيش، لترحيل هؤلاء إلى الليمان(١٧٥).

ولم تقتصر عملية حراسة السجناء المحكوم عليهم بالسجن داخل السجون المصرية أثناء نقلهم وترحيلهم فقط، بل شملت أيضا حراسة الأفراد المحكوم عليهم بالنفي خارج البلاد. فقررت الحكومة تعيين لكل سجين منفى، أحد عساكر فرقة المستحفظان–هذه الفرقة تقوم باصطحاب الأفراد لحراستهم أو حمايتهم–، لاصطحابه من السجن، وتسليمه إلى ضبطية مصر، تمهيداً لنفيه خارج البلاد. فقد عينت على سبيل المثال: العسكري المدعو "السيد إبراهيم" من فرقة المستحفظان، لمرافقة السجين "أدم أغا" الذي حكم عليه بالنفي لمدة سنتين خارج القطر المصري(١٧٦).

ومن ناحية أخرى، استجابت الحكومة لبعض طلبات المنفيين الإنسانية. فوافقت الحكومة على تأجيل نفى أحد السجناء بناءً على طلبه, لمدة ١٥ يوما لقضاء أشغاله وأعماله٠ فعينت على سبيل المثال: لإسماعيل جودت" أحد العساكر ليصحبه طوال مدة الخمسة عشر يوما، التي سمح له بها، على أن يرافقه طوال النهار، ويعود العسكري به إلى السجن ليلا وذلك طوال فترة المهلة أو التأجيل(١٧٧). وهكذا استجابت الحكومة لطلبات السجناء المنفيين، مراعاة لأحوالهم وظروفهم المعيشية، مع تعيين من يلزم من الحرس والحفظة لهم، مما يؤكد على مرونة الحكومة القائمة في تلك الفترة بشأن السجناء.

رابعا: الحكومة والاهتمام بخدمة المسجونين:

١ –توفير الطعام والمياه للسجناء:

كان الطعام في السجون يقدم علي نفقة المسجون القادر علي الدفع أما الفقراء منهم فكانت ترعاهم الإدارة أو الحكومة المصرية و توفر لهم الاحتياجات اللازمة من الطعام وغيرة٠ فاهتمت حكومة الخديو إسماعيل بتوفير الطعام لكافة السجناء الفقراء، في مختلف السجون الموجودة في كافة أنحاء البلاد٠ وكان الطعام لا يصرف إلا لسجناء الجرائم الجسيمة ، وهم نزلاء ليمان الإسكندرية وسجن القناطر الخيرية(١٧٨)٠حيث كان يصرف لهم الخبز والماء فقط، وكان يصرف في أوقات محددة٠ أما أرباب الجنايات البسيطة، فيكتفى بحبسهم ولا يصرف لهم شيء من الطعام(١٧٩).

فعملت حكومة الخديو إسماعيل على تعديل هذا النظام، وصدرت الأوامر بتعميم النظام الجاري بليمان الإسكندرية والقناطر الخيرية، وصرف الطعام لكافة السجناء بما فيهم الفقراء، الذين لا يقدرون على إطعام أنفسهم، وذلك بكافة سجون مصر ٠ فصدر علي سبيل المثال: قرار إلى مديرية الغربية، بصرف الطعام اللازم للسجناء الفقراء، الذين لا يقدرون على إطعام أنفسهم(١٨٠). وكذلك صدر قرار بصرف الخبز والبقسماط لسجناء مديرية أسيوط(١٨١)٠وهكذا كان الطعام يصرف للسجناء الفقراء الغير قادرين على إطعام أنفسهم.

ومن ناحية أخرى، قدم بعض السجناء طلبات لصرف الطعام لهم، لعدم قدرتهم على ترتيب معاش لهم. فقدم السجين "أحمد عبدالسلام" طلبات بأنه ليس له إيراد يعيش منه، وطلب ترتيب جراية أو طعام إسوة بأمثاله من السجناء الفقراء. وبعد التحري عن مدى صدق

وصحة فقره، استجابت الحكومة لطلبه وصرفت له ما يلزم من طعام أسوة بالآخرين[١٨٢]. ثم صدر قرار نهائي بصرف الطعام إلى كافة السجناء، عملا بمبدأ المساواة بين الجميع[١٨٣].

فقامت الحكومة بتخصيص راتب شهري من الطعام يصرف لكل سجين على النحو التالي: فقررت صرف ٣٠٠ درهم للخبز[١٨٤] ، هذا الخبز يتم صناعته في المخابز الخارجية سواء في المديريات أو المحافظات٠ فتم على سبيل المثال: التعاقد مع مخبز بولاق لتوريد الخبز اللازم لسجن مديرية الجيزة والضبطية وغيرها[١٨٥].

ومن ناحية أخرى، خصصت الحكومة عاملاً لتوصيل الخبز المطلوب يوميا إلى السجون، براتب يومي يقدر بنحو عشرة قروش، أي ما يبلغ ٣٠٠ قرش راتبا شهريا لهذا العامل[١٨٦] . كما خصصت عربات لنقل الخبز أو الجراية إلى مختلف السجون، وقد اهتمت الحكومة بتلك العربات وعملت على إصلاح ما يحدث بها من خلل، وذلك عن طريق المزاد، والذي رسي على النجار المعروف باسم "محمد إبراهيم الوزيري"، وقد قدر على ما أنفق على إصلاح تلك العربات حوالي ٥٠٠ قرش[١٨٧]. وقد بلغ على سبيل المثال: ثمن القمح المصروف لخبز سجناء مديرية المنيا عام ١٢٩٢هـ-١٨٧٥م، حوالي ١٤٦.٠٠٠ قرش[١٨٨].

ومن ناحية أخرى، ألغت الحكومة صرف النقود النقدية المخصصة للخبز، وصرف الخبز لكل سجين عيناً. فقررت أن يصرف شهرياً لكل سجين ٢٤ أقة خبز. ومع الخبز صرفت الحكومة شهرياً لكل سجين راتب من الطعام على النحو التالي: ثلاث أقات من العدس، وأقة ونصف من الأرز، ومن المسلي ما يساوي ١٢٠ قرشا، ومن الملح ما مقداره ١٢٠ قرشا، ومن لحم الجاموس ما يساوي ٧٠ قرشا، وكذلك ست أقات من الحطب الخاص بالمواقد. وكانت الحكومة قد قررت أنه لا يصرف لحم الجاموس إلا لمن مضى عليه بالسجن أكثر من ثمانية أيام[١٨٩]. والجدير بالذكر: أن لحم الضأن لا يصرف إلا للمرضى من السجناء فقط[١٩٠]. وقررت الحكومة أن يسلم هذا الراتب كل شهر لكل سجين في يده، أي يقوم كل سجين باستلام راتبه من الطعام بنفسه، ومنعت رجال إدارة السجن من استلام مخصصات السجناء من الطعام[١٩١].وذلك ضمانا لعدم التلاعب في تلك المرتبات بالنهب أوالسلب٠

وبلغ على سبيل المثال: مجموع ما يحتاجه السجناء شهريا في بعض السجون من

الفول حوالي ٣٠ أردباً، و٣٢ اردباً من العدس المجروش. وحرصت الحكومة على توفير ما يلزم من تلك الأصناف وغيرها، بحيث يكون المخزون منها يكفى لثلاثة شهور[١٩٢]. وكانت الحكومة تحصل على تلك الأصناف من الطعام عن طريق المزاد[١٩٣].

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على توفير المخازن اللازمة لحفظ تلك المقررات من الطعام. كما قامت بتعيين مخزنجي لكل مخزن بكل سجن، وذلك لحفظ تلك المقررات واشترطت في تعيينه أن يكون لديه إلمام بالقراءة والكتابة[١٩٤]. كما خصصت معاون بكل سجن للأشراف على صرف تلك المقررات من الطعام للسجناء على يد السجانين[١٩٥].

والملاحظ أن هذه المقررات من الطعام باستثناء الخبز كانت غير مطبوخة. فرأت الحكومة ضرورة إنشاء مطبخ بكل سجن، وتوفير ما يلزم للمطبخ من أدوات وأواني للطهي. ونظمت أعمال المطبخ، بحيث يقوم السجناء بإعداد و طبخ الطعام يومياً لأنفسهم، وذلك عن طريق التناوب فيما بينهم. ومن ناحية أخرى، الزمت الحكومة مدير و وكيل السجن بالإشراف المباشر على عملية إعداد الطعام للسجناء[١٩٦].

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على توفير الطعام للسجناء فقط. بل اهتمت كذلك بتوفير الماء العذب اللازم لشرب السجناء، عن طريق السقاءين[١٩٧]. وعملت على توفير الادوات اللازمة لنقل وحفظ المياه، فوفرت على سبيل المثال: تسع قرب مياه لسجن ضبطية مصر، وذلك عن طريق المزاد الذي رسي على المدعو "سعيد الدويلا الخليلي" بسعر ٤٩ قرشا و ٢٠ فضة للقربة الواحدة[١٩٨]. كما وفرت الحكومة عربة لنقل الماء العذب إلى السجون، واهتمت بإصلاح تلك العربات، فأصلحت على سبيل المثال: عربة ضبطية مصر وسجن مديرية الجيزة، عن طريق المزاد الذي رسي على النجار المدعو "أبو أحمد" وبلغ سعر تكلفة إصلاح العربة الواحدة مبلغ ١٩٨ قرشاً[١٩٩].

وكما وفرت الحكومة الماء اللازم لسجون الرجال، وفرت كذلك الماء اللازم لسجون النساء. فخصصت على سبيل المثال: سقا لتوريد الماء العذب إلى ابلكخانة النساء بورشة بولاق، وقد رسي مزاد توريد المياه على السقا "حسن محمد"، بسعر ١٠ فضة للقربة الواحدة من الماء العذب[٢٠٠].

ولم يقتصر اهتمام الحكومة بتوفير الطعام والماء للسجناء فقط. بل اهتمت كذلك

بتوفير الملابس اللازمة لهم، وخاصة للفقراء منهم. فعهدت الحكومة إلى "أوسطي باشا الترزية" بصناعة وخياطة ١٤٣ قميصا للفقراء من السجناء. فحدد "أسطى الترزية" ما يحتاجه خياطة ١٤٣ قميصاً، بحوالي ١٢١٥ زراعا من القماش المعروف باسم البفتة السمراء، وحوالي أوقة واحدة و٢٩٥ درهم من خيوط التيل الأبيض. أي أن القميص الواحد يحتاج لصناعته حوالي ثمانية ونصف ذراع من القماش، وحوالي ثلاثة دراهم من الخيوط٠ ومن ناحية أخرى، عهدت الحكومة إلى وكيل ديوان البحرية بالإشراف على عملية صناعة تلك الملابس، وتوزيعها على السجناء وخاصة الفقراء منهم(٢٠١). ثم صدر قرار بصرف تلك الملابس إلى كافة السجناء(٢٠٢). وهكذا كان عام١٢٨٢هـ- ١٨٦٥م هو العام الذي تم فيه توحيد الزي لكافة السجناء٠ كما وفرت الحكومة للسجناء النعال اللازمة لهم، واشترطت في صناعتها أن تكون مريحة للقدم، ولا تؤدي إلى الإصابة أو حدوث التهابات تضر بصحة السجناء(٢٠٣). وهكذا اهتمت حكومة إسماعيل دون غيرها، بتوفير ما يلزم للسجناء داخل محبسهم من طعام وشراب وملابس وأحذية لجميع السجناء، تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الجميع، وفي الوقت نفسه, وفرت بذلك وسائل الإقامة المريحة لهؤلاء داخل السجون.

٢-الرعاية الصحية للسجناء:

اهتمت الحكومة اهتماما بالغا بنظافة السجون، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للسجناء. فعهدت الحكومة أولاً إلى مدير ومأمور الجهة التابع لها السجن، بتفقد السجون والاشراف على نظافتها، وكذلك متابعة الأحوال الصحية للسجناء، وهذه المتابعة من المدير والمأمور تتم أسبوعيا في كل يوم جمعة٠ وقررت الحكومة أنه في حال غياب المدير أو المأمور، أن يعين نائبا عنه في تلك المتابعة(٢٠٤). ولم تكتف الحكومة بمتابعة مدير ومأمور الجهة للسجون فقط، بل عهدت إلى مفتش عموم صحة مصر، بتشكيل لجنة طبية، لتفقد أحوال السجون الصحية، من حيث النظافة ومتابعة شئون السجناء الصحية، وما ينتشر بينهم من أمراض أو أوبئة معدية(٢٠٥).

ولتسهيل قيام رجال الصحة وغيرهم بواجبهم الوظيفي من حيث متابعة شئون السجون الصحية٠ عملت الحكومة على توفير وسائل التنقل أو المواصلات لتلك السجون. فخصصت الحكومة الركائب اللازمة لتنقل هؤلاء المفتشين عبر السجون المختلفة، ثم استبدلت تلك الركائب، بصرف بدل نقدي قيمته جنيهان شهريا، بدلاً من تلك الركائب وعلف الحيوانات، هذا

البدل النقدي يصرف لهؤلاء بصفة دائمة، لأن التفتيش الصحي على السجون أصبح بصفة دورية ويتم أسبوعيا(٢٠٦).

ومن ناحية أخرى، وفرت الحكومة الأطباء اللازمين لتوقيع الكشف الطبي على السجناء في كافة الجهات التي بها سجون. فعهدت الحكومة إلى باش حكيم اسبتالية – مستشفى– الإسكندرية، بالكشف الطبي على سجناء ليمان الإسكندرية(٢٠٧). ثم خصصت الحكومة طبيب دائم لليمان الإسكندرية، وهو طبيب أرمني يدعى "سركيس أدهان" لمعالجة المرضى داخل السجن(٢٠٨). كما خصصت باش حكيم لسجن ضبطية مصر(٢٠٩).

كما لجأت الحكومة في وقت الأزمات أو في وقت انتشار الأوبئة والأمراض، إلى الاستعانة بحكماء أو أطباء مدرسة الطب، وتكليفهم وتوزيعهم إلى مختلف السجون لفحص الحالة الصحية للسجناء، خوفاً من انتشار العدوي بينهم(٢١٠).

ولم تقتصر الرعاية الصحية وتوفير الأطباء لسجون الرجال فقط. بل اهتمت الحكومة أيضاً بتوفير الرعاية الصحية كذلك لسجون النساء. فعينت الحكومة طبيبات من النساء للكشف على السجينات المريضات، أو اللاتي يدعين المرض لعلاجهن. فعينت على سبيل المثال: طبيبة للكشف على سجينة بورشة بولاق، اتضح أنها حامل بعد دخولها الأبلكخانة(٢١١).

وتعددت الأمراض التي انتشرت بين السجناء داخل السجون، وتنوعت ما بين نزلات معوية وأخرى شعبية. وقد استلزم علاج تلك الحالات للسجناء ما بين ٢٠ إلى ٢٥ يوماً للشفاء(٢١٢). هذا بخلاف أمراض المفاصل والروماتيزم، والتي تنتشر عادة بين السجناء في فصل الشتاء(٢١٣).

واهتمت الحكومة أيضاً بعلاج الأمراض المزمنة والمعدية والكشف المبكر عنها، خوفاً من انتشارها بين السجناء. فتم على سبيل المثال: الكشف على سجين يدعى على سليمان دخل ليمان الإسكندرية، وقد اتضح بعد الكشف عليه، بأنه مصاب بداء الجذام، فعملت الحكومة على عزلة وعلاجه منفرداً، حتى لا تنتقل عدوى المرض إلى باقي السجناء(٢١٤).

ولم يقتصر علاج السجناء والكشف عليهم داخل السجون فقط، بل خصصت الحكومة غرفة بالاسبتاليات – المستشفيات– لعلاج السجناء بها. ووضعت ضوابط لتلك الغرف

العلاجية. فخصصت غرفة لعلاج المذنبين باسبتالية الإسكندرية، ذات شبابيك ستة بقضبان حديد٠ ورأت الداخلية أن تلك الشبابيك ذات القضبان الحديدية تسمح بدخول بعض الممنوعات للمرضي من الزائرين مثل: الدخان والحشيش وبعض المأكولات، وكذلك السكاكين وبعض المبارد، التي يمكن أن تستخدم في الهروب، أو حوادث الشجار بين السجناء بعد شفائهم، وقد دأب هؤلاء على إخفائها عن الحراس والسجانين. ولعلاج ذلك عملت الداخلية على صناعة أقفاص حديدية ضيقة العيون، لا تسمح بدخول تلك الممنوعات، لتلافي خطرها على السجناء. وقد بلغت تكلفة تلك الأقفاص التي توضع داخل الشبابيك مبلغ ١٧٨٢ قرشا[٢١٥]. كما استقبلت مستشفى الجيزة، المرضى من سجون ضبطية مصر والدائرة السنية، وغيرها من السجون المحيطة بها، وقد خصص بها غرف لاستقبال المرضى من السجناء[٢١٦].

ووفرت الحكومة العربات اللازمة لنقل المرضى من السجون إلى المستشفيات. فخصصت على سبيل المثال: عربة بضبطية مصر لنقل المرضى السجناء بها، وحرصت على أن تمد تلك العربات بالمفروشات والستائر اللازمة لراحة المرضى. كما اهتمت على الدوام بعملية إصلاح وتجديد تلك العربات وتجهيزها بما يلزم من أدوات وغيرها عن طريق المزاد٠ فبلغت مصاريف العربة الواحدة، وما أنفق على تجهيزها بالمفروشات والستائر وغيرها مبلغ ٤٧٠ قرشاً[٢١٧].

ومن ناحية أخرى، سمحت الحكومة للسجناء المرضى بتقديم طلبات للعلاج في منازلهم وذلك على حسابهم الخاص. واشترطت للموافقة أن يقدم السجين ضمانة قوية أي ضامن له يضمن عودته مرة أخرى للسجن وعدم هروبه٠ وبعد تمام وحصول الشفاء يعاد مرة أخرى إلى السجن، ولا تخصم مدة العلاج التي قضاها بمنزلة من مدة عقوبته أو سجنه. فسمحت الحكومة على سبيل المثال: لأحد السجناء التابعين لجهة "بركة السبع"، ومحكوم عليه بالسجن لمدة سنتين، بالعلاج في منزله بناءً على طلبه، وقد أخذت عليه الضمانة اللازمة لعودته بعد شفائه[٢١٨]. واستجابت الحكومة أيضاً لطلب السجين "محمد رضا" بالعلاج في منزله، بعد توقيع الكشف الطبي عليه من الأطباء المعتمدين[٢١٩].وغيرهم٠

ولم تقتصر موافقة الحكومة على الطلبات المباشرة المقدمة من السجناء أنفسهم. بل وافقت أيضاً على الطلبات المقدمة من أقارب أو عائلات السجناء، بعلاجهم في منازلهم وعلى نفقاتهم الخاصة، وذلك بعد تقديم الضمانة لعودتهم إلى السجن بعد شفائهم. فاستجابت للطلب

المقدم من أولاد السجين المدعو "إسماعيل" ووافقت على الإفراج عن أبيهم لعلاجه بمنزلة وسط أولاده(٢٢٠).

ومن ناحية أخرى، أفرجت الحكومة عن كثير من السجناء لتدهور أحوالهم الصحية داخل السجون، فيما عرف بالإفراج الصحي. فأفرجت عن عدد من السجناء بليمان الإسكندرية، لوهن أجسامهم وضعف قوتهم، إفراجاً تاما، والعفو عما بقى لهم من مدة سجنهم(٢٢١).

وهكذا اهتمت الحكومة وحافظت على نظافة السجون للحفاظ على صحة السجناء، وعينت لجنة صحية دائمة كل اسبوع للإشراف على السجون وتفقد أحوال السجناء الصحية، برئاسة رئيس أطباء صحة مصر. كما وفرت ما يلزم من رعاية طبية وعلاجية وغيرها للسجناء، سواء في السجون أو المستشفيات، كما سمحت للعديد منهم بالعلاج في منازلهم، ولم تدخر وسعاً في سبيل التخفيف على المرضى السجناء وعلاجهم بدنيا ونفسيا وسط عائلاتهم.

ومن ناحية أخرى، أولت الحكومة اهتمامًا بالغا بالسجناء من كبار السن. فصدرت الأوامر العليا إلى ديوان مجلس الأحكام بوجوب مراعاة الأحكام الصادرة على المذنبين أو المتهمين، الذين تتجاوز اعمارهم السبعين عام(٢٢٢). فقد حكم على سبيل المثال: على "عبدالله صالح" صراف بيت المال بالإسكندرية، والمتهم بالاختلاس، بالسجن بالفرقة الإصلاحية – أشغال– لمدة سنة، رغم أن المذكور شخص طاعن في السن بلغ من العمر حوالي ٨٠ عام٠ وقد رفض الخديو إسماعيل إرسال المذكور إليها لكبر سنه، واستبدل الحكم بالسجن بالليمان بدلاً من أشغال الفرقة الإصلاحية. وصدر قرار من الخديو نصه: "من الان فصاعدا بأنه كلما وجد بمماثلة المذكور، لا يحكم عليه بالفرقة الإصلاحية، بل يرسل إلى ليمان الإسكندرية"(٢٢٣). وذلك مراعاة لكبر سنه وعدم قدرته الصحية على الأشغال بالورشة. ويبدو أن إرسال موظفي الدولة المتهمين في جرائم اختلاس المال العام إلي الفرقة الاصلاحية, عادة دأبت عليها الحكومات الحالية والسابقة من قبل.

ولم تقتصر الأوامر على إعفاء كبار السن من السجن بالفرقة الإصلاحية فقط. بل صدرت الأوامر بعدم توقيع عقوبة النفي أيضاً على كبار السن إلى سجن البحر الأبيض. فتم

على سبيل المثال: استبدال الحكم الصادر على "فرج انطونيوس" بالسجن بالبحر الأبيض، إلى السجن بليمان الإسكندرية، وذلك مراعاة لكبر سنه وحالته الصحية[٢٢٤]. كما راعت الحكومة الأشخاص العميان أو الذين فقدوا أبصارهم، والتي صدرت بحقهم أحكام بالسجن فرأت الحكومة أن يتم سجن هؤلاء بأقرب سجن من موطنهم، وعدم إرسالهم إلى أي سجن آخر بعيد. فقد صدر على سبيل المثال: حكم بالسجن لمدة سنة ونصف على المدعو "محمد السقا" في تهمة سرقة نسبت إليه. فصدر الأمر العالي بتعديل الحكم وسجن المذكور بسجن مديرية الدقهلية التابع لها، مراعاة لظروفه الصحية لأنه كفيف البصر[٢٢٥]. وهكذا راعت الحكومة الظروف الصحية للسجناء من كبار السن وغيرهم من ذوى العاهات، بغض النظر عما اقترفوه من جرائم ومخالفات، تحت شعار رفعته الحكومة دلت عليه أقوالها وأفعالها، ألا وهو "الإنسانية".

ولم تقتصر اهتمامات الحكومة بالسجناء عند هذا الحد٠ بل اهتمت بإلغاء عقوبة الجلد المفروضة على المتهمين والمعمول بها في تلك الفترة. حيث نص قانون العقوبات, على عقاب المذنبين في بعض الجرائم بعقوبة الجلد. فقد حكم على سبيل المثال: على المدعو "أحمد البيبي" القهوجي، بالجلد ٣٠ جلدة في قضية تعديه بالضرب على زوجته "حجازية" وثبوت صحة دعواها عليه بالضرب[٢٢٦]. ولذلك صدرت الأوامر العليا من الخديو إسماعيل عام ١٢٨٧هـ- ١٨٧٠م، بإلغاء عقوبة الجلد نهائيا، واستبدال تلك العقوبة بعقوبة السجن بما يناسب كل جريمة حسب القانون. وتم نشر تلك القرارات إلى مختلف كافة المجالس القضائية، بمختلف الجهات للعمل بمقتضاها ، وهي عدم إصدار مثل تلك الأحكام بالضرب أو الجلد على المتهمين[٢٢٧]. وهكذا نجح الخديو إسماعيل في إلغاء تلك العقوبة التي تتنافى مع إنسانية الإنسان.

ومن ناحية أخرى، نظرت الحكومة بعناية بالغة في الشكاوي المقدمة من السجناء، بشأن تعرضهم للضرب والتعذيب داخل السجون٠ فقدم على سبيل المثال: السجين المدعو "على عرسة" وبعض السجناء، شكوى من تعدي عبد الرحمن أفندي ملازم السجن عليهم بالضرب والتعذيب[٢٢٨]٠ كما قدم "محمد الحسيني" وبعض زملائه السجناء، بسجن مديرية الدقهلية، شكوى من تعرضهم للضرب والتعذيب، في جريمة قتلهم شخص يهودي، وقد أحالت الحكومة تلك الشكوى للمجلس المحلي للتحقيق[٢٢٩].

ولم تقف الحكومة صـامتة أمام تعدي معاون سـجن أسـيوط، على أحد السـجناء بالضـرب والتعذيب والتهديد. وقد حكم على المعاون بالسـجن ١٥ يوما جراء ما ارتكبه ضـد السـجناء. وقد رأت الداخلية أن العقوبة الصـادرة على المعاون بسـجنه ١٥ يوماً غير كافية. وطلبت الداخلية من ديوان مجلس الأحكام إعادة النظر في تلك العقوبة (١٥ يوم)، الغير كافية والتي لا تتناسب مع عظيم جرمة في حق السجناء، وذلك لردع رجال إدارة السجون من التعدي على السجناء(٢٣٠).

وهكذا نجحت حكومة الخديو إسـماعيل في إلغاء عقوبة الجلد والتي كانت مقررة منذ عقود سـابقة، كما نظرت في الشـكاوى المقدمة من السـجناء ضـد رجال الإدارة في السـجون، لمنع التعديات عليهم نهائيا.

٣-صندوق أمانات السجناء:

اهتمت الحكومة بحفظ متعلقات وأغراض السـجناء الشـخصـية حيث حمل السـجناء معهم عند دخولهم السـجن، بعض الأغراض الشـخصـية والنقود للإنفاق منها على شـئونهم الخاصـة داخل السـجون، وكانوا يحتفظون بتلك النقود بحوزتهم. وكان قد صـدر قرار عالي بعدم أخذ نقود وأغراض السجناء لحفظها لهم إلا برضاهم وبعد موافقتهم(٢٣١).

ولكن الحكومة رأت ضـرورة حفظ نقود السـجناء وخاصـة أصـحاب الجنايات الجزئية والسكارى وغيرهم من السرقة. حيث يوجد بالسجون بعض النشالين. فإذا تركت تلك النقود مع أصـحابها، فإنه لا يؤمن عليها من سـرقتها منهم أثناء نومهم. ورأت الحكومة لعلاج تلك الحالة، أن يتم فصـل أصـحاب الجنايات عن بعضـهم البعض، بحيث يكون المتهمين في قضـايا أموال أو عليهم ديون مع بعضـهم, والنشـالين أو اللصـوص مع بعضـهم وهكذا. مع إنشـاء صـندوق أمانات, تحفظ فيه نقود السـجناء وأغراضـهم الشـخصـية، على سـبيل الأمانة لحين يتم الإفراج عنهم.

واتخذت الحكومة بعض الإجراءات عند قدوم السـجناء الجدد إلى السـجون٠ ومنها تفتيش السجناء، وحصر ما بحوزتهم من نقود أو أغراض شخصية. وخيرت الحكومة السجناء ما بين الاحتفاظ بنقودهم وأغراضـهم بحوزتهم، وما بين وضـعها في صـندوق الأمانات لحفظها لحين الأفراج عنهم(٢٣٢).

وهكذا خيرت الحكومة السجناء ما بين الاحتفاظ بنقودهم معهم أو حفظها في صندوق أمانات السجن. هذا الاختيار لا ينطبق على السجناء السكارى أو المدمنين للسكر. حيث رأت الحكومة أن هؤلاء السكارى عاجزون عن حفظ أغراضهم ونقودهم لغياب عقولهم. فقررت تفتيش السجناء السكارى وحصر ما معهم من نقود، عن طريق لجنة برئاسة مأمور أو معاون الجهة التابع لها السجين، وقيدها في سجل ووضعها أمانة في صندوق الأمانات، لحين الإفراج عنهم خوفاً من سرقتها منهم، وهم على حالة السكر التي حضروا بها للسجن(٢٣٣).

ومن ناحية أخرى، لم يقتصر تفتيش السجناء عموماً، على الأموال والأغراض الشخصية فقط. بل كان التفتيش يهدف أيضاً إلى البحث عن الآلات الحادة المخبأة مع بعضهم، والتي يمكن أن تستخدم في عمليات الهروب أو التعدي على بعض، مما ينتج عنه حوادث وإصابات فيما بينهم(٢٣٤).

٥-قضايا السجناء المتأخرة:

اهتمت حكومة الخديو إسماعيل بالنظر في الشكاوى المقدمة من السجناء بشأن تأخر نهو قضاياهم، ومكوثهم بالسجون دون أن يفصل بأحكام في قضاياهم. فنظرت في الشكاوي المقدمة من بعض سجناء ضبطية مصر، من تأخر النظر في قضاياهم والحكم فيها(٢٣٥). كما تقدم السجين المدعو "فجر الصباغ" المتهم في قضية سرقة "نيلة" صبغة، بشكوى من سجنه بالليمان ما يقرب من ٢٢ شهراً بدون محاكمة، وبدون أن يصدر عليه حكم يحدد مدة سجنه(٢٣٦).

ولذلك ذهبت الحكومة تتحرى عن أحوال السجناء وقضاياهم المتأخرة في كافة الجهات. فصدرت الأوامر إلى كافة الجهات بتحرير كشوف عن القضايا المتأخرة، مع بيان القضايا الحقوقية وبيان القضايا الجنائية بكل كشف على حدة، وكذلك بيان عدد السجناء، وأسباب تأخر نهو قضاياهم(٢٣٧). فوردت كشوف من محافظة السويس، تضم كشوف بأربعة قضايا متأخرة لبعض سجناء المحافظة(٢٣٨). وبلغ عدد القضايا المتأخرة لسجناء مديرية الدقهلية حوالي ٤٥ قضية متأخرة(٢٣٩).

وبلغ عدد السجناء المتأخرة قضاياهم بسجن ضبطية مصر حوالي ٦٤ سجينا(٢٤٠)، كما وجدت بمديرية المنيا حوالي ٢٦ قضية فيها ٤٦ سجينا لم تصدر احكام بشأنهم(٢٤١).كما

بلغ عدد السجناء المتأخرة قضاياهم بمديرية أسيوط ١٦٨ سجينا[٢٤٢].غير ذلك.

ولم تكتف الحكومة بمخاطبة المديريات والجهات فقط، بل ذهبت وطالبت المجالس القضائية ، بتقديم بيان عن عدد القضايا المتأخرة للسجناء للعمل على نهوها. فبلغ على سبيل المثال: عدد القضايا المتأخرة بمجلس ابتدائي إسكندرية ٤٣١ قضية، ورأت الحكومة أن بها سجناء مسجونين في قضايا جزئية، من مدد طويلة، تفوق مدة الجزاء أو العقاب الفعلي، إن صدرت عليهم أحكامها[٢٤٣]. وبلغت متأخرات قضايا السجناء، بمجلس استئناف مصر حوالى ٦٤ قضية[٢٤٤]. وبلغت متأخرات قضايا مجلس بني سويف حوالى ١٧ قضية متهم فيها عربان من العبابدة وغيرهم بجرائم قتل[٢٤٥]. كما بلغ عدد القضايا المتأخرة للسجناء بمجالس أسيوط حوالى ٦٥٠ قضية، ويرجع ذلك العدد الضخم من القضايا بأسيوط، لكثرة شقاوة أهالي تلك المديرية[٢٤٦].

ونظراً لكل تلك المتأخرات في قضايا السجناء، بادرت الحكومة وعملت على سرعة إنهائها، لأنها رأت أن هذا التأخير فيه ظلم وإجحاف للأهالي، حتى أنها تأسفت لهذا الظلم والإجحاف[٢٤٧]. ولذلك عملت على إنهاء تلك المتأخرات، لعدم إطالة مدة السجن على السجناء بسبب ارتفاع درجات الحرارة بالسجون، وما ينتج عنها من الوخامة وتفشي الأمراض فيما بينهم، وضرورة العمل على حمايتهم من ذلك[٢٤٨]. ولذلك وضعت الحكومة قاعدة لكافة جهات الحكومة ألا وهي :" إن إطالة السجن على المسجونين منهى عنه"[٢٤٩]. وصدرت أوامرها إلى كافة الجهات بسرعة نهو تلك القضايا أولاً بأول، وأنذرت وحذرت كافة جهات الإدارة، والمتسببين في التأخير بالمحاكمة والعقاب بالقانون[٢٥٠] . فعاقبت أحد الكتاب ويدعى "حسن أفندي راشد" بالسجن لمدة ثلاثة شهور لأنه كان سببا في ضياع أوراق قضية لأحد السجناء[٢٥١].

وذهبت الحكومة تتحرى عن أسباب تأخر النظر في تلك القضايا. فرأت أن تأخر تلك القضايا يرجع إلى أسباب عدة منها: جهل موظفي أقلام الدعاوي، والذي تسبب في إطالة مدة السجن على السجناء[٢٥٢]. وكذلك ضياع بعض أوراق بعض القضايا من بعض الكتاب، وقيامهم بتبديل أوراق بعض القضايا بدل الأوراق الضائعة[٢٥٣]. وكذلك وجدت أن بعض مذكرات أو كشوف القضايا ناقصة وغير مكتملة البيانات، مثل عدم احتوائها على أصل منشأ كل قضية أو مكان حدوث الجريمة، أو تاريخ ورودها من جهات التحقيق، أو أسماء الجهات

الواردة منها تلك الكشوف، وغير ذلك من البيانات التي أدى نقصها إلى تراكم تلك القضايا من شهر إلى آخر(٢٥٤). وكذلك تأخر كثير من الجهات في إرسال الشهود المطلوبين على ذمة القضايا لاستكمال التحقيقات(٢٥٥). وكذلك رأت أن تأخير القضايا في مجالس المديريات، يرجع أيضاً إلى انشغال المديرين ووكلاء المديريات في عملية تحصيل الضرائب والمرور للإشراف على العمليات الخاصة بالزراعة وغيرها، مما أدى إلى مزيد من التعطيل والتأخر في نهو تلك القضايا(٢٥٦). وهكذا وضعت الحكومة يدها على الكثير من الأسباب التي أدت إلى التأخير في نهو تلك القضايا الخاصة بالسجناء.

ولعلاج تلك الظاهرة المتمثلة في تأخر قضايا السجناء. لجأت الحكومة إلى عدة إجراءات إدارية لإنهاء تلك القضايا المتأخرة منها: أن الحكومة قامت بتعيين أحد أصحاب الرتب العالية، للنظر في شكوى السجناء من قضاياهم المتأخرة. فعينت على سبيل المثال: محد حاذق الحائز على رتبة الباشوية ، للنظر في شكوى السجناء من تأخر قضاياهم بضبطية مصر ومحافظة مصر(٢٥٧). كما عهدت إلى بعض العمد والكتاب من ذوى الكفاءة، بالنظر في تلك القضايا لنهوها، وتشكيل أقسام منهم بكل ضبطية من ضبطيات القرى، حتى لا يضطر الأهالي والسجناء من الانتقال من قراهم إلى المديريات للمحاكمة، وذلك لسرعة الفصل في قضاياهم(٢٥٨). كما قامت الحكومة بتأسيس وترتيب مجالس أقلام قضايا بمحافظة مصر والإسكندرية، للفصل والحكم في تلك القضايا ، وذلك لعدم إبقاء السجناء في السجون بدون لزوم أو فائدة، ولسرعة رؤية مهام ومصالح الأهالي(٢٥٩).

ولمزيد من الإجراءات التي تساعد على سرعة نهو تلك القضايا. صدرت القرارات بإنشاء مجلس دعاوي بضبطية مصر والإسكندرية. وأوكلت إلى رؤساء وعمد الطوائف، بانتخاب أربعة منهم لتلك المجالس. وقررت أن يجتمع المجلس ثلاثة أيام في كل أسبوع، وحددت مدة عمل هؤلاء الأعضاء بثلاثة شهور، ثم يعاد انتخاب غيرهم وهكذا بالمناوبة وذلك لمدة عام(٢٦٠). وهكذا تشكل المجلس من أربعة عمد بالإضافة إلى ناظر القلم.

ورخصت الحكومة لضبطية مصر والإسكندرية، بالحكم في القضايا التي لا تزيد مدة السجن فيها عن شهرين فقط(٢٦١). أما القضايا المهمة والدعاوي التي يزيد فيها الحكم على شهرين، فهذه القضايا يشترط للحكم فيها رئاسة مأمور الضبطية المباشرة لمجلس الضبطية(٢٦٢).

ولم تقتصر إجراءات الحكومة لسرعة نهو القضايا المتأخرة عند هذا الحد. فقامت الحكومة بعلاج نقص الكتاب بمجلس الأحكام وغيره. فنظرت الحكومة بمجلس الأحكام فوجدت به ٣٥٠ قضية متأخرة ، وأن عدد كتاب المجلس الثمانية، لا يكفى لنهو تلك المتأخرات٠ فأمرت بتعيين ستة كتاب وهم على النحو التالي: كاتب أول ، وثلاثة كتاب قضايا، وكاتبين تبيض، ليصل عدد الكتاب بالمجلس إلى ١٤ كاتبا، وذلك لسرعة إنهاء القضايا بأوقاتها(٢٦٣).

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة بتعيين كتاب "ظهورات" أو مؤقتين بأقلام دعاوي ضبطية مصر، بماهية شهرية تقدر بنحو ٢٠٠٠ قرش للكاتب الواحد، وحددت لكل كاتب عدد معين من القضايا شهريا لا نجازها أو نهوها في المدة المحددة , وإلا تعرض للفصل والطرد من الخدمة(٢٦٤).

ولجسامة وكثرة القضايا والجرائم بمديرية أسيوط، وعجز قلم قضايا المديرية عن نهو تلك القضايا، والتي بلغت في عام ١٨٨١م حوالي ٦٥٠ قضية، رغم أن كتاب القلم ورئيسة يعملون بالقلم طوال الليل والنهار. رأت الحكومة سد العجز بالقلم المذكور بزيادة عدد الكتاب من ستة إلى عشرة كتاب٠ ولتحفيزهم على العمل قامت بزيادة رواتبهم من ٣٠٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش في الشهر، وزيادة راتب رئيس القلم إلى ١٠٠٠ قرش في الشهر، كل ذلك لتشجيعهم وتحفيزهم على نهو تلك القضايا وإزالة العوائق التي تعيق عملهم(٢٦٥).

كما طالبت الحكومة كافة جهات التحقيق في طول البلاد وعرضها، بوجوب سرعة استجواب الشهود، وسرعة إحضارهم إلى جهات التحقيق، وتوفير سبل الانتقال لهم، سواء بالركائب أو السكك الحديدية، وخصم مصاريف انتقالهم على طرف ديوان الداخلية(٢٦٦).

وأمام تأخر بعض الجهات في نهو قضايا السجناء، حتى أن بعض السجناء مكث بالسجن مدد مختلفة قد تصل أحيانا إلى عدة شهور بدون محاكمة. ولعلاج ذلك صدر قرار من الخديو بوجوب احتساب مدة الحجز للسجين، وخصمها من مدة السجن المحكوم بها عليه، وأصبح ذلك قاعدة معمولا بها، وذلك للتخفيف عن السجناء وعدم الجور عليهم(٢٦٧). كما ذهبت الحكومة من ناحية أخرى, للتخفيف عن السجناء الفقراء، بإعفائهم من رسوم قضاياهم المستحقة عليهم, من ثمن الورق والدمغة وغير ذلك من رسوم القضايا، وعدم قيد

شيء من تلك الرسوم عليهم(٢٦٨).

ولمزيد من المتابعة الفعالة للإجراءات لنهو تلك القضايا المتأخرة. صدرت الأوامر أن تقدم كشوف القضايا التي تم نهوها، والقضايا المتأخرة، كل ١٥ يوما إلى ديوان الداخلية للنظر فيها. وأن تقدم تلك الكشوف وما تم انجازها أيضا إلى ديوان المعية السنية أو الخديو مرة كل شهر. ورفضت الداخلية التساهل مع المجالس القضائية، فرفضت طلبات المجالس بأن تقدم تلك الكشوف إلى الداخلية و الخديو معا مرة واحدة في الشهر وفي آن واحد، لأن ذلك سوف يؤدي إلى ضياع ثمرة الملاحظة التي تجريها أو تقوم بها الداخلية كل ١٥ يوما٠ وذلك لحث جهات الإدارة والتحقيق على العمل وتسهيل الأعمال ونهو القضايا بأوقاتها، وعدم الركون إلى الكسل والتأخير. ورأت الداخلية في النهاية أن تقديم المجالس لكشوفها كل ١٥ يوما، افضل لصالح السجناء، لنهو قضاياهم وعدم إطالة مدة سجنهم وتعطيل أشغالهم(٢٦٩). وهكذا طالبت الحكومة كافة الجهات ومجالس التحقيق، بتقديم كشوف قضاياها كل ١٥ يوما بدلاً من شهر، وذلك لسرعة نهو المتأخرات من قضايا السجناء رأفة بهم وبحالهم.

٥-تخفيف الأحكام على السجناء:

قامت حكومة الخديو إسماعيل بعد أن تولت السلطة في البلاد، بمراجعة القوانين والأحكام والمكاتبات السابقة عليها، والخاصة بالعقوبات والسجون، وكيفية تنفيذ الأحكام الخاصة بالقضايا الجنائية. فرأت أن مجالس الأحكام اعتادت أن ترسل الأشخاص المذنبين إلى محلات الجزاء أو السجون، قبل صدور الأحكام النهائية عليهم بالتنفيذ، وذلك استناداً إلى مكاتبة تركية صادرة من ديوان المعاونة إلى مجلس الأحكام بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٠هـ - ١٢ أغسطس ١٨٦٣م٠ وبعد الاطلاع على تلك الإفادة التركية، وجدت الحكومة أنها مبنية على أساس غير صحيح وسوء فهم, أدى إلى توقيع الجزاء وأرسال المتهمين إلى السجون، قبل صدور أحكام المضابط النهائية بشأنهم٠ ورأت أن الأصول تقضى بأن الأحكام لا تعد سارية أو نافذة إلا بعد صدور مكاتبات التنفيذ على المضابط(٢٧٠). ولذلك صدر قرار عالي بإلغاء مفعول تلك المكاتبة التركية السابقة، وعدم إرسال المذنبين أو المتهمين إلى السجون، قبل صدور قرار الأحكام وأوامر التنفيذ إلى جهات الاقتضاء أو الجهات التابع لها هؤلاء السجناء(٢٧١)٠ وهكذا رفضت الحكومة إرسال السجناء إلى السجون قبل أن تصدر بحقهم أحكام ، مراعاة منها لعدم إطالة مدة السجن على السجناء.

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على تخفيف بعض أحكام القضـــايا، والتي رأت فيها تشـدد أو تعسـف ضـد السـجناء. إذ رأت الحكومة في كثير من الأحوال أن مدد الحكم الصـادرة بالسـجن لا تتناسـب مع نوع الجريمة التي حدثت. فحاولت دائما إيجاد مبرر لتخفيف مدة السجن عن الأفراد. فعلى سبيل المثال: اعترضت الداخلية على إرسال بعض الأشخاص إلى ليمان الإسكندرية، والحكم عليهم بالسجن لمدة ستة شهور، في قضية مشاجرة وقعت فيما بينهم وبين آخرين، نتج عنها سقوط أسنان بعض المتشاجرين. فرأت الداخلية أن هذا الحادث لا يسـتوجب السـجن بالليمان سـتة شـهور، وأن الحكم فيه تشـدد وجائر و يتنافى مع طبيعة الحادثة، وأن هذا الحكم سـوف ينتج عنه تعطيل هؤلاء السـجناء عن أعمالهم وكسـب رزقهم. ولذلك طالبت بإعادة الحكم الصـادر إلى مجلس الأحكام للنظر فيه مرة أخرى، بما يتلاءم مع حجم الحادثة ومصالح السجناء(٢٧٢).

ومن ناحية أخرى، راعت الحكومة أصحاب السابقة الأولى. فطلبت نظارة الداخلية من مجلس اسـتئناف قبلي، ضـرورة إعادة النظر في الحكم الصـادر بشـأن "أحمد افندي حشـمت" طبيب مستشـفى أسـيوط، والمتهم بتعديه بالضـرب على المجني عليه "السـيد صـالح السـبع"٠ حيث رأت الداخلية أن الطبيب المذكور ليس له سوابق سابقة، وأن هذه الحادثة اولى سوابقه. فطالبت بإعادة النظر في الحكم، ومراعاة تلك الحالات– السـابقة الأولى– في المسـتقبل قبل توقيع حكم الجزاء بالسجن على مثل هؤلاء(٢٧٣).

كما رفضـت الحكومة التشـدد في الأحكام الصـادرة بشـأن اللصـوص التي لم تكن لهم سـوابق سـابقة٠ حيث اعترضـت على الحكم الصـادر من مجلس اسـتئناف قبلي، بشـأن الحكم الصـــادر على المتهم محمد الملاح، من ناحية "فزارة" بالســـجن لمدة ســـنتين، وذلك لاتهامه بدخول منزل شـيخ الناحية بقصـد سـرقة حلى ومجوهرات زوجة شـيخ البلد, إلا أنه فشـل ولم يتمكن من السرقة ولم يضبط معه شيء من الحلي. ورأت الحكومة أن هذه الواقعة هي السابقة الأولى للمتهم، أو ليس له سـوابق سـابقة. فرأت أن الحكم بالسـجن سـنتين يتنافى مع واقع الحادثة، ورأت أن المذكور قد قضـى بالسجن أحد عشر شـهراً، ولذلك طالبت بضـرورة الإفراج عنه، لتشـدد الحكم الصـادر في حقه؛ لأن المتهم تعد هذه هي السـابقة الأولى، وفشـل في السرقة ولم يضبط معه شيء من المسروقات(٢٧٤).

ومن ناحية أخرى، حاولت الحكومة إيجاد مبررات لحوادث السـجناء من أجل تخفيف

الأحكام الصادرة بشأنهم. فعلى سبيل المثال: كان قد حكم على المتهم "حسن الشريف" من أهالي مديرية جرجا، بعقوبة التعزير وعقوبة السجن سنة في وقت واحد. في قضية ضرب شيخ البلد بواسطة سكين وإصابته بجروح. ورأت أن شيخ البلد قد طالب المتهم بمطالب زيادة أكثر مما هو مقرر عليه، مع فقر حال المتهم، ولذلك قام المتهم بالاعتداء عليه. وقد وجدت الداخلية تعارض في القضية إذ حكم على المتهم بحكمين وهما التعزير والسجن. ورأت كذلك أن الحكم على المتهم فيه تشدد، إذ دفعه طمع شيخ البلد إلى الاعتداء عليه، كما أن المصاب قد شفى من إصابته، ولذلك طالبت الداخلية مجلس الأحكام بضرورة إعادة النظر في القضية ، لوجود المبرر المتمثل في طمع شيخ البلد وفقر المتهم وشفاء المصاب، والاكتفاء فقط بحكم التعزير (٢٧٥).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فرفضت الداخلية أيضاً الحكم الذي صدر على أحد المتهمين بسبب أو لكون والده من قطاع الطرق. حيث رأت أن الحكم الصادر من مجلس بني سويف ضد أحد المتهمين في قضية تعديه بالسلاح على شخص آخر، والحكم عليه بالسجن سنتين فيه تشدد، رغم أن المصاب قد شفى من إصابته٠ وأرجعت هذا الحكم المتشدد إلى أن المتهم هو ابن لأحد قطاع الطرق أو الأشقياء الهاربين مع عرب المعازة. ولذلك طالبت الداخلية بضرورة إعادة النظر في الحكم وعدم أخذ الابن بجرائم أبيه(٢٧٦).

وهكذا عملت الحكومة على تخفيف الأحكام على بعض السجناء، وخاصة ذوي السوابق الأولى، كما راعت الظروف والمبررات التي أدت بهؤلاء لارتكاب تلك الجرائم، ورفضت أن تحمل بعض المذنبين تبعات مذنبين آخرين. ومن ناحية اخرى، فرضت رقابتها الصارمة على الأحكام الصادرة بالنقد والتحليل، ولم تترك تلك الأحكام تصدر على هوى حكامها وقضاتها.

٦- العفو والإفراج عن السجناء.

تعددت المناسبات التي حظى فيها السجناء في مصر، بعطف الحكومة بالإفراج والعفو عما تبقى لهم من أيام وسنوات سجنهم. وكانت مناسبة ختان أبناء الأسرة الحاكمة، من المناسبات التي تم العفو فيها عن السجناء وإطلاق سراحهم. فبمناسبة ختان ابن سعيد باشا – الهامي– صدر قرار من سعيد باشا إلى كافة المديريات وغيرها بالإفراج عن كافة أرباب

الجرائم من اللصـــوص وقطاع الطرق وغيرهم(٢٧٧). حتى إن قرارات العفو والإفراج شـــملت معتادي الإجرام بليمان الإسكندرية، ابتهاجا بختان أبناء سعيد باشا(٢٧٨).

واشـترطت الحكومة على السـجناء المفرج عنهم، عدم العودة إلى ارتكاب الجرائم مرة أخرى، وهددتهم بـأشـــد أنواع العقاب، إذا عـادوا مرة أخرى إلى جرائمهم(٢٧٩). ورغم هذه التعهدات التي أخذت على هؤلاء اللصـوص وقطاع الطرق وغيرهم، إلا أنها فشـلت في ردع ومنع هؤلاء من ارتكاب الجرائم مرة أخرى. فصـــدرت الأوامر من ســـعيد باشـــا إلى ديوان الجهادية، بضـــرورة القبض علي هؤلاء المفرج عنهم وإعادتهم مرة أخرى إلى الســـجن، نظراً لعبثهم بالقانون والعودة مرة أخرى لارتكاب الجرائم(٢٨٠).

وأمام خطورة بعض أرباب الجنايات وأثارهم الســـلبية على المجتمع والمال العام والخاص. حددت حكومة الخديو إسـماعيل أرباب الجنايات التي لا تشـملهم قرارات العفو في المناســـبات المختلفة. فاســـتثنت الحكومة من قرارات العفو القتلة, وقطاع الطرق ورجال العصـابات، والمديونين لأفراد(٢٨١). وكذلك المتهمين في جرائم اختلاس المال الحكومي(٢٨٢). وأيضـا المشـتركين في جرائم القتل والمعاونين عليها(٢٨٣). وأيضـاً المحكوم عليهم بالنفي إلى سجون البحر الأبيض والسودان(٢٨٤).

وأوضـحت الحكومة الاجراءات الخاصـة بالنسـبة للمحكوم عليهم بالنفي خارج البلاد. بأن الأفراد المحكوم عليهم بعقوبة السـجن والنفي معاً، فهؤلاء تسـقط عنهم عقوبة السـجن ولا تسـقط عنهم عقوبة النفي، أي أن هؤلاء يتم الإفراج عنهم من السـجون وترحيلهم إلى سـجون نفيهم، لقضاء مدة نفيهم بها(٢٨٥).

ومن نـاحية أخرى، حـددت الحكومـة أربـاب الجنـايـات المتمتعين بقرارات العفو وهم: أرباب الجنايات الخفيفة المتهمين في مشـــاجرات ومضـــاربات، ومخالفات وإهمالات(٢٨٦)، أو المتهمين في الهرب أو الفرار من البحرية والجهادية وغير ذلك(٢٨٧).

وحددت الحكومة المدة الزمنية المســموح بالتجاوز عنها للإفراج عن الســجناء, بمدة أقصـاها ثلاث سـنوات في كافة السـجون سـواء ليمان الإسـكندرية أو الطوبخانة أو سـجون الضـبطيات أو سـجون الأقاليم والمحافظات(٢٨٨). وكذلك سـجن ديوان الجهادية وديوان البحرية وفروعهما(٢٨٩). والملاحظ أن عســـاكر البحرية دخلوا في فترة الســـماح للإفراج وهي ثلاث

سنوات، وكانوا من قبل لا يتم الإفراج عنهم إلا من تبقى له من السجن مدة لا تتجاوز العام، أو من بقى له بالسجن من يوم إلى عام[٢٩٠].

ولم تكن مناسبة ختان أنجال الخديو هي كل المناسبات التي أطلق فيها سراح السجناء مرحمة من الخديو. فبمناسبة الاحتفال بالموالد النبوي، صدر قرار إلى مجلس الأحكام، بتقديم كشوف عن السجناء الذين تنطبق عليهم شروط العفو، بمدد أقصاها ثلاث سنوات[٢٩١]. واختص ديوان الداخلية بالإشراف المباشر على عملية العفو والإفراج عن السجناء[٢٩٢]. فتم على سبيل المثال: العفو عن عشرة سجناء بليمان الإسكندرية بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي[٢٩٣]. كما صدرت الأوامر العليا بالإفراج عن السجناء في كافة السجون، ممن تنطبق عليهم الشروط، بمناسبة الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج[٢٩٤]. فأفرج على سبيل المثال: عن ٧٨ سجيناً بليمان الإسكندرية، و٧٢ سجينا من سجناء سجن البحرية وهكذا[٢٩٥].

ومن ناحية أخرى، صدرت الأوامر بالإفراج عن السجناء بمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية. فتم على سبيل المثال: الإفراج عن أرباب الجنايات الخفيفة بسجون مديرية اسنا وقنا[٢٩٦]. وكذلك الإفراج عن ٥١ سجينا بمديرية جرجا، وكذلك تم الإفراج عن نساء الأبلكخانة بجرجا للمناسبة ذاتها[٢٩٧].

ومن المناسبات التي حرصت فيها الحكومة على العفو عن السجناء، هي مناسبة قدوم شهر رمضان الكريم. فقد تم الإفراج عن ١٣٧ سجينا بتلك المناسبة[٢٩٨]. وفي عام١٢٩٦هـ- ١٨٧٩م، تم الأفراج عن ٣٩٧سجينا بمختلف سجون مصر للاحتفال بعيد الفطر المبارك[٢٩٩].

وكان الاحتفال بعيد الأضحى المبارك، من الاحتفالات التي حظى فيها السجناء في مصر أيضاً بالعفو وإطلاق سراحهم٠فتم الإفراج عن سجناء سجن الضبطية[٣٠٠]، وكذلك الإفراج عن سجناء سجن الجهادية وغيره من السجون[٣٠١].

ولم تقتصر مناسبات العفو عن السجناء على الاحتفالات الدينية فقط، أو الاحتفال بمناسبة الختان لأبناء الأسرة الحاكمة. بل تم الإفراج عن السجناء بمناسبة عودة الخديو من سفره من الخارج إلى البلاد٠ فعلى سبيل المثال: تم الإفراج عن بعض سجناء أسيوط،

المتهمين في جرائم سرقة، منها سرقة كنيسة الاقباط بأسيوط، وذلك بمناسبة "تشريف سعادة ولى النعم من "بحر برا" وهكذا(٣٠٢).

ومن ناحية أخرى، تمتع كثير من السجناء بالعفو الصحي أو الإفراج الصحي. حيث أفرج عن بعض سجناء ليمان الإسكندرية لوهن أجسامهم وضعف وتدهور صحتهم(٣٠٣). كما كان لكبار السن نصيبا في قرارات العفو. فتم على سبيل المثال: العفو والإفراج عن "عبدالله صالح"، صراف بيت المال بالإسكندرية، والمسجون بالليمان لكبر سنه(٣٠٤).

ولم تكن المناسبات الدينية أو القومية أو الإفراج الصحي، هو السبيل الوحيد للإفراج عن السجناء. بل كانت طلبات السجناء بالتماس الإفراج عنهم، سبباً في العفو عنهم أيضا. فاستجابت الحكومة لطلبات السجناء من موظفيها، بالتماس الإفراج عنهم. فعلى سبيل المثال: قدم أحد السجناء المدعو "حسن أفندي كمال"، الكاتب بضبطية بني سويف، والمسجون بمدة عام بسجن بني سويف، والمتهم في قضية تحرش جنسي، بطلب للعفو والإفراج عنه، وقد صدر قرار من الخديو بالموافقة على طلب المذكور(٣٠٥). كما تقدم السجين خليل أفندي داود، الموظف بمكتب تلغراف سراي الإسماعيلية، والمتهم في قضية تحرش جنسي أيضاً، والمحكوم عليه بالسجن ستة شهور، بطلب للعفو عنه، وقد صدر قرار من الخديو بإجابة طلب المذكور والإفراج عنه(٣٠٦).

والملاحظ أن تلك الطلبات المقدمة بالتماس العفو والإفراج، مقدمة من موظفين حكوميين متهمين في جرائم ومسجونين في جرائم التحرش الجنسي. ويبدو أن جريمة التحرش الجنسي لم تمثل في نظر الخديو أو الحكومة خطراً جسيماً، فوافقت الحكومة على كافة الطلبات المقدمة من المتحرشين بالإفراج عنهم. والملاحظ أيضاً أن قرارات العفو كان لابد لها من صدور قرارات مباشرة من الخديو بها، أي أن قرارات العفو والإفراج كانت في يد الخديو وحده.

كما طالب السجين عبده قناوي المتهم في قضية سرقة بعض حيوانات الماعز، والمحكوم عليه بالسجن بالليمان ستة شهور، بالإفراج عنه وذلك لإصراره على عدم ارتكابه للجريمة، وأن تلك السابقة هي الأولى، أي لا سوابق له. ولذلك استجابت الحكومة لطلب المذكور وأفرج عنه بحجة "أنه خالي من السوابق"(٣٠٧).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد تم الأفراج عن كثير من السجناء إفراج "مؤقت"، وذلك عند انتشار الأوبئة والأمراض في البلاد٠ فقد صدر قرار عام ١٢٨٢هـ – ١٨٦٥م، بالإفراج عن كافة السجناء بجميع السجون الموجودة بجميع الجهات بسبب انتشار الأوبئة "اختلاف الأهوية"، وذلك بعد أخذ الضمانات المعتمدة برجوع السجناء مرة أخرى إلى السجون، بعد انحسار تلك الأوبئة٠ ما عدا المتهمين في جرائم القتل وكذلك المحكوم عليهم بالنفي إلى البحر الأبيض(٣٠٨). وصدرت الأوامر العليا: بأنه لا يبقى بالسجون زمن انتشار الأوبئة ألا من لا ضامن له، أو يتعذر وجود ضامن له، كشرط أساسي للإفراج عنه(٣٠٩).

وتشددت الحكومة في الإفراج عن السجناء المديونين زمن انتشار الأوبئة. فاشترطت في الضامن أن تكون ضمانته ضمانة حضور وغرامة في الوقت نفسه، وذلك من أشخاص مقتدرين على الدفع في حالة هروب وعدم عودة السجين٠ كما اشترطت الحكومة على الضامن ألا يتقدم إلى الضمانة إلا بعد الوثوق من عدم هروب السجين٠ وكانت الحكومة تهدف من قرارات العفو والإفراج عن السجناء، عدم إطالة مدة السجن، وعدم ازدحام السجون(٣١٠). وكذلك تحقيق مبدأ الإنسانية والمتمثل في قرارات العفو الخديوية والتي تحمل شعار "مرحمة وعطف الخديو"، على هؤلاء السجناء"(٣١١).

وهكذا حرصت الحكومة على العفو والإفراج عن السجناء في مناسبات عدة، قد تزيد عن ست مناسبات سنوية، مما يؤكد على أن عمليات العفو والإفراج كانت مستمرة طوال أيام السنة٠ ويبدو أن ذلك يرجع إلى كثرة أعداد أرباب الجرائم وقلة السجون، وصعوبة الحياة بداخلها، ومنع الازدحام الذي قد ينشأ عنه تفشي الأمراض فيما بينهم. ومن ناحية أخرى مشاركة الحكومة للأهالي في المناسبات السعيدة، وذلك من خلال الإفراج عن أقاربهم وذويهم.

الخاتمة

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

أن حكومة الخديو إسماعيل يرجع اليها الفضل في عملية إصلاح وتنظيم وتجديد السجون، في كافة الجهات، على نسق العمارة الأوروبية الحديثة، حفاظاً على الصحة العامة للسجناء، ومنع هروبهم، وتوفير مكان ملائم للإقامة فيه.

-أثبت الدراسة: أن حكومة الخديو إسماعيل نجحت في تقسيم السجون إلى عدة أنواع، منها ما هو مخصص لأرباب الجنايات الخفيفة أو البسيطة، ومنها ما هو مخصص لمعتادي الإجرام، ومنها ما هو مخصص للسجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد مدى الحياة, علاوة على سجون النساء.

-أكدت الدراسة أيضاً: أن الحكومة راعت التوزيع الجغرافي للسجون, فكان لكل مديرية ومحافظة وغيرها سجن تابع لها، لعدم المشقة على السجناء ولسهولة الاتصال بذويهم لقضاء أشغالهم, وعدم تكليف الحكومة نفقات نقلهم.

-أثبتت الدراسة: مدي اهتمام الحكومة ونجاحها في الفصل بين أرباب الجرائم الجسيمة من القتلة وقطاع الطرق ورجال العصابات، وبين أصحاب الجنايات البسيطة، خوفا على أرباب الجرائم البسيطة، من انتقال عدوى الإجرام اليهم، حفاظاً على سلوكهم الاجتماعي بعد الإفراج عنهم.

-أثبتت الدراسة: أنه كان لمصر سجون خارجية خارج حدود مديرياتها و محافظاتها، وهي سجون البحر الأبيض وسجون السودان، وقد اختص كل منهما بسجن المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة.

-أكدنت الدراسة: أن الحكومة رفضت نزول السجناء الأوروبيين بسجونها المحلية، وفضلت نفيهم إلى خارج البلاد، في الوقت الذي وافقت فيه على سجن الأتراك والعرب بسجونها، وفي النهاية فضلت نفى وترحيل كل هؤلاء إلى بلادهم، لتخليص المجتمع من شرورهم.

أثبتت الدراسة: أن الحكومة المصرية عاقبت عساكر نظارة البحرية والجهادية، والتي صدرت بشأنهم أحكام بالسجن لوقوع بعض الجرائم والمخالفات منهم، بالسجن بالسجون

الخاصـــة بكل نظارة، دون أن تقضـــى عليهم بالســـجن في ســـجون المديريات والمحافظات، ومنعتهم من الاختلاط بغيرهم من السجناء من الأهالي.

–أثبتت الدراســـة: أن الحكومة اهتمت بإصـــلاح أحوال الســـجناء بتعليمهم بعض الحرف والصناعات، والتي تغنيهم بعد الإفراج عنهم عن أعمال اللصوصية والخطف والتسول وادعاء الدروشـــة والولاية وســـلب أموال الناس بالباطل. فخصـــصـــت لهم الفرقة الإصـــلاحية للاستفادة من الأصحاء منهم، فتحول السجن من مقر للإقامة والاستهلاك، إلى مقر للإقامة والإنتاج. فخصصت جزءاً من الأرباح للسجناء الفقراء، وما تبقى من أرباح تم استغلاله في عمارة السجون. وأصبح السجن مدرسة تعليمية تناي بالسجناء عن الجريمة بعد الإفراج عنهم. مما يؤدي بالضرورة إلى تناقص معدل الجريمة، وتحسين السلوك الاجتماعي للسجناء.

–أكدت الدراســة أيضــاً: أن القيود الحديدية المفروضــة على الســجناء من معتادي الإجرام، ضـــرورة فرضـــتها كثرة عمليات هروبهم أثناء ترحيلهم، مما أضـــر بالحرس والحفظة المكلفين بنقلهم.

اثبتت الدراســـة: أن الحكومة أهتمت بتوفير ما يلزم للســـجناء من طعام ومياه عذبة وملابس، وحرصت على نظافة السجون وكذلك اهتمت بالرعاية الصحية للسجناء، بتوفير ما يلزم من أطباء، وعالجت المرضى منهم بالمستشفيات وداخل السجون، وفي منازلهم الخاصة مع عائلاتهم. وعهدت إلى لجنة من الصـــحة بالإشـــراف الصـــحي الأســـبوعي على مختلف السجون.

– أثبتت الدراســة أيضــاً: مدى اهتمام الحكومة بالســجناء من كبار الســن وذوى العاهات، وقد أولت هؤلاء رعاية وامتيازات خاصة بهم. كما حفظت أموال ومتعلقات السجناء، ويرجع الفضل إلى حكومة إسماعيل باشا في إنشا أول صندوق لحفظ أمانات السجناء داخل السجون المصرية.

–أكدت الدراســة: أن عقوبة الجلد والضــرب التي كانت توقع على الســجناء، كانت بناءً على أوامر وقوانين ســابقة. ويرجع الفضــل إلى حكومة الخديو إسماعيل في إلغاء عقوبة الجلد والضرب، ومنعت التعدي على السجناء داخل السجون بالضرب أو التعذيب٠ واحالت المعتدين على السجناء من رجال إدارة السجون للتحقيق وغلظت العقوبات عليهم لردعهم.

-برهنت الدراسة: علي مدى حرص الحكومة على إنهاء القضايا المتأخرة للسجناء لعدم إطالة مدة سجنهم. كما عملت على تخفيف الأحكام ومدد السجن ، وخاصة ذوى السوابق الأولى، كما راعت الظروف والمبررات التي أدت إلى ارتكاب تلك "الجرائم٠ كما رفضت واعترضت على كثير من الأحكام المتعسفة الصادرة ضد السجناء، وأعادتها مرة أخرى للمجالس القضائية لإعادة النظر فيها, كما فرضت رقابتها الصارمة على تلك الأحكام بالنقد والتحليل، ولم تتركها تصدر على هوى قضاتها.

-أثبتت الدراسة: مدى حرص الحكومة على الإفراج عن السجناء والعفو عما تبقى لهم من مدد سجنهم. وأن العفو والإفراج عن السجناء التي تنطبق عليهم شروط العفو كان هدفا عاماً للحكومة في تلك الفترة، حيث لم تترك مناسبة أو احتفال من الاحتفالات الدينية وغيرها، إلا وافرجت عنهم, تحت شعار الحكومة في تلك الفترة ألا وهو "مرحمة الخديو".

الهوامش

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم، سجل مسلسل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى مديرية الجيزة، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٠هـ ١٢ سبتمبر ١٨٦٣م، ص٢٢.

(٢) نفسه، سجل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠هـ ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٧.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠ه- ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٨.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٥٥/١، أمر كريم إلى ضبطية مصر والإسكندرية، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٠هـ ١٣ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/٦/١٠/١، جواب من المعية إلى وكيل الداخلية، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٢هـ ٢١ يوليو ١٨٦٥م، ص٥٨.

(٦) نفسه، جواب من المعية إلى ناظر الأشغال، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٢هـ ٢٣ يوليه ١٨٦٥م، ص٦٠.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٣١/١/١، أمر كريم إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٣هـ ١٨ يوليو ١٨٦٦م، ص١٠٥.

(٨) نفسه، سجل مسلسل رقم س/٣٧/١/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٥هـ ٢ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٥٧.

(٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٦/٥٥/١، أمر كريم إلى ناظر الأشغال، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٨٨هـ ١٠ مارس ١٨٧٢م، ص٢٠.

(١٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٦/١/١، أمر كريم إلى محافظ الإسكندرية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٩٢ه- ١١ ديسمبر ١٨٧٥م، ص١٦.

(١١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٢٣ يونيو ١٨٧٢م، ص١٢٥.
(١٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), سجل رقم ١٩٠٧، أمر كريم إلى محافظ مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠هـ- ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٧.
(١٣) دار الوثائق القومية: سجلات الثورة العرابية، سجلات قيد الوارد بقومسيون التحقيق بمصر، سجل رقم ص/١/١/١/٢، صورة خطاب وارد للداخلية من قومسيون التحقيق، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٩٩ه- ٥ أكتوبر ١٨٨٢م، ص٣.
(١٤) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢، قضايا متهمين، دوسيه رقم ٩، خطاب صادر من ناظر الداخلية إلى قومسيون التحقيق بمصر، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ٤ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون) ، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠هـ- ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٧.
(١٦) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢ ، قضايا متهمين، دوسيه رقم ٩، خطاب صادر من ناظر الداخلية إلى قومسيون التحقيق بمصر، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ٤ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٧) دار الوثائق القومية: سجلات الثورة العرابية، دفتر قيد الوارد بقومسيون التحقيق بمصر، سجل رقم ص/١/٢/١/٢، خطاب وارد الداخلية إلى قومسيون التحقيق، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٩٩هـ- ٥ أكتوبر ١٨٨٢م، ص٣.
(١٨) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢، قضايا متهمين ، ملف رقم ٩، خطاب من وكيل الداخلية إلى رئيس قومسيون التحقيق، بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٠٠هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٨٢م.
(١٩) نفسه، محفظة رقم ١٧، قضايا متهمين، دوسيه رقم ٣٩٤، جواب من وكيل الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٩ه- ١٤ أكتوبر ١٨٨٢م.
(٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٢/٥٥/١، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ ربيع اول ١٢٨٠ه- ١٢ سبتمبر ١٨٦٣م، ص٢.
(٢١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٦/١/١١، جواب بختم الرئيس إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٣ه- ٢٨ يوليو ١٨٧٦م، ص١٤٥.
(٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٠ه- أكتوبر ١٨٦٣م، ص١٣.
(٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، قرار صادر للداخلية، بتاريخ غرة محرم ١٢٨٦ه-١٣ إبريل ١٨٦٩م، ص٦٩.
(٢٤) نفسه، سجل رقم س/١٥/٨/١١، قرار بختم سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٧هـ- ٢ ديسمبر ١٨٧٠م، ص٤٧.
(٢٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٢٠، ملف قم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩١٠ أوامر عربي، ، أمر كريم إلى مديرية القليوبية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٠هـ- ٢ فبراير ١٨٦٤م، ص٥٦.
(٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم دولتلو الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٥هـ- ٣ يوليو ١٨٧٨م، ص١٣٢.
(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١٥/٢/١١، خطاب من سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٣ه- ٢٨ يوليو ١٨٧٦م، ص١٤٥.
(٢٨) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية ، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٢١ يونيو ١٨٧٢م، ص١٢٥.

(٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٤/٥٥/١، أمر بختم محمد توفيق إلى الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٦هـ ١٩ يونيو ١٨٦٩م، ص١٢٨.
(٣٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون) ، دفتر رقم ١٩٠٧ أوامر كرام، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠ه- ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٧.
(٣١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات وارد الدواوين، سجل رقم س/٨/٩/١١، خطاب من ناظر الداخلية إلى دولتلو المستشار، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٩١هـ- ١٨ يوليو ١٨٧٤م، ص٢٣.
(٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٥هـ- ٣ يوليو ١٨٧٨م، ص١٣٢.
(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٨/٣/١، صادر المعية إلى مديرية الشرقية، بتاريخ ٥ ربيع ثان ١٢٨٤ه- ٦ أغسطس ١٨٦٧م، ص٨٥.
(٣٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢، ملف رقم ٤ (سجون)، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ- ٥ أكتوبر ١٨٦٤م، ص٢.
(٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى مديرية الدقهلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٢هـ- ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٦٥.
(٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الحقانية، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٩٥هـ- ٢٠ يونيو ١٨٧٨م، ص١١٣.
(٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٨٩ه- ٢١ يونيو ١٨٧٢م، ص١٢٥.
(٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس للداخلية، سجل رقم ل/٣١/ ٣/ ١٠، خطاب وارد من المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٩١ه- ١٩ يونيو ١٨٧٤م، ص٢٩.
(٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى مديرية البحيرة، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٩ه- ٢٨ يناير ١٨٧٣م، ص٤٢.
(٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر المجالس, سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مجلس بني سويف، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٦.
(٤١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى مديرية الفيوم، بتاريخ ٤ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٢٥ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣٣.
(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٤ ربيع اول ١٢٩٧هـ- ٢٥ فبراير ١٨٨٠م، ص٢.
(٤٣)نفسه ، سجل رقم ل/١٥/٢٤/٣١، صورة أمر كريم صادر لنظارة الداخلية، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٣هـ- ٢٣ أغسطس ١٨٧٦م، ص٢٥.
(٤٤) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٧/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس المنيا، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٨٤ه- ١٥ إبريل ١٨٦٨م، ص٤١.
(٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٤/٧/١، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٩٢هـ- ٩ يونيو ١٨٧٥م، ص٣٧.
(٤٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ١٤/أ، ملف رقم ١، صورة إفادة واردة لنظارة الداخلية من مدير أسيوط، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٩٨هـ- ١٦ مارس ١٨٨١م.

(٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام ، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٧.
(٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/٣/٧/١، أمر كريم إلى مدير أسيوط, بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٤هـ ١٧ يونيو ١٨٦٧م، ص٨.
(٤٩) نفسه، سجل رقم س/٧/١/ ٢، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٢ جماد أخر ١٢٨٢هـ ١٢ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٥٩.
(٥٠) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٩/١/١، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٢هـ ٩ يناير ١٨٦٦م، ص٨٨.
(٥١)نفسه ، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣.
(٥٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١٦ , ملف قضايا، الوقائع المصرية، العدد رقم ٨١٠، بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٩٦هـ ١٢ مايو ١٨٧٩م، ص٦٦٥.
(٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى مديرية قنا، بتاريخ ٢١ بتاريخ ٢١ جماد آخر ١٢٨٣هـ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦م، ص٧.
(٥٤) نفسه، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٢هـ ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٧٨.
(٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٠/٣/١، جواب صادر من المعية إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٠ جماد ثان ١٢٨٥هـ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٤.
(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٧/١/١١، جواب بختم الرئيس إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٩٣هـ ٢٧ أغسطس ١٨٧٦م، ص٣١.
(٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٦هـ ٨ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٧٧.
(٥٨) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٩٧ه- ٣ يناير ١٨٨٠م، ص١.
(٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٥/١/١، أمر كريم إلى محافظة العريش، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٧٧ه- ١٢ يناير ١٨٦١م، ص٧٥.
(٦٠) نفسه ، سجل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٠هـ ٣٠ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٤.
(٦١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، ترتيب ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.
(٦٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع ، سجل رقم ل/٧٧/٣٤/٢، وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٢هـ ٢٠ أغسطس ١٨٦٥م، ص٥١.
(٦٣) نفسه، سجل رقم ل/٩٩/٣٤/٢، خطاب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ، ٢ جماد أول ١٢٨٦هـ ١٠ أغسطس ١٨٦٩م، ص٨٩.
(٦٤) نفسه، سجل رقم ل/٨٨/٣٤/٢، خطاب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨٤هـ ١ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٣٢.
(٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٤٧/٣/٧، جواب

من الأحكام إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٦هـ- ٢١ يناير ١٨٧٠م، ص١٣٢.
(٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٣/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨٢١)، خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨٥هـ- ٩ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٩٢.
(٦٧) نفسه، سجل رقم ل/٨٩/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٧٨)، خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ١ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٥٢.
(٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان معينة سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ١٢ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١.
(٦٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٣هـ- ١٣ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٤٦.
(٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيرة، سجل رقم س/١٤/٧/١، أمر كريم إلى البحرية ، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٩٢ه- ٢ يناير ١٨٧٦م، ص٣٦.
(٧١) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢، (رقم حصر ١٢١٥)، خطاب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٩١ه- ٢٨ يوليو ١٨٧٤م، ص٥٣.
(٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٨/١/١، أمر كريم إلى البحرية، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٨٩ه- ٨ أغسطس ١٨٧٢م، ص٣٥.
(٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٤٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٩٢هـ- ٢٣ فبراير ١٨٧٥م، ص١٣٣.
(٧٤) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ١ , ملف تلغرافات، تلغراف من نظارة الداخلية (قلم دواوين) إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٨ محرم ١٣٠٠ ه- ٩ نوفمبر ١٨٨٢م.
(٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٩/٣/١، صورة أمر عالي إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٨ شوال ١٢٩٥هـ- ٥ أكتوبر ١٨٧٨م, ص٧٧.
(٧٦) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين وغيره، سجل رقم س/١٧/٧/١، صورة أمر كريم إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٩٥ه- ٢٤ أغسطس ١٨٧٨م، ص٤٧.
(٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٥/٨/١١، صورة قرار صادر من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٧ه- ٢ ديسمبر ١٨٧٠م، ص٤٧.
(٧٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠ ، ملف رقم ٤ سجون، سجل رقم ١٨٩٣ أوامر عربي، وثيقة رقم ٦٨، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ٨ صفر ١٢٨٠هـ- ٢٥ يوليو ١٨٦٣م، ص١٣٥.
(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر إفادات أوامر العرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم س/٢٦/٤٦/١، خطاب صادر من المعية إلى مديرية الجيزة، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٨٠هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٦٣م، ص١٥٣.
(٨٠) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم ٥٤ (قضايا متهمين)، جواب من ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٨٢م.
(٨١) دار الوثائق القومية: سجلات الثورة العربية، ضبطية مصر، دفتر قيد المسجونين وأسماء المتهمين في الحوادث العرابية، سجل رقم قديم ٤١٢٧، جواب من مأمور ضبطية مصر إلى قومسيون التحقيق, بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٩٩ه- ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢م.
(٨٢) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ١٧، دوسيه رقم ٣٩٤ قضايا متهمين، جواب من وكيل الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ١٤ يناير ١٨٨٢م.

(٨٣) نفسه، محفظة رقم ٧، ملف رقم ١ (قضايا متهمين)، جواب من مأمور ضبطية مصر إلى قومسيون التحقيق، بتاريخ ١٥ محرم ١٣٠٠ هـ- ٢٦ نوفمبر ١٨٨٢م.
(٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٧/٢٤/٣١، صورة أمر كريم للداخلية، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٤ه- ٢٣ مارس ١٨٦٨م، ص٢٢.
(٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٢/٨/١١، صورة قرار بختم سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٥هـ- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٨م، ص١٢.
(٨٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٤/أ، صورة خطاب من ناظر الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٥ه- ٦ يوليو ١٨٧٨م.
(٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٧٩هـ- ١٣ إبريل ١٨٦٣م، ص١٢٥.
(٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٦/٢٤/٣١، صورة أمر كريم لنظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٤هـ- ٢٣ مارس ١٨٦٨م، ص٢١.
(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٠هـ- ٩ أكتوبر ١٨٧٣م، ص٢٢٠.
(٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٢/١٩/٧، صورة جواب وارد إلى مجلس الأحكام من الداخلية ، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٨٢ه- ٨ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.
(٩١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩٦ه- ١٤ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٩٠.
(٩٢) نفسه، سجلات صادر المجالس ج١، سجل رقم ل/١٣/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس استئناف جرجا، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٩٢ه- ٥ مارس ١٨٧٥م، ص١٨٥.
(٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى مديرية قنا، بتاريخ ٢١ جماد آخر ١٢٨٣هـ- ٣١ أكتوبر ١٨٦٦م، ص٧.
(٩٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، وارد الدواوين والفروع، سجل مسلسل رقم ل/٨٨/٣٤/٢، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢جماد أول ١٢٨٤هـ- ١ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٣٢.
(٩٥) نفسه، سجل رقم ل/٨٩/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٧٨)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ١ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٥٢.
(٩٦)نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٨١/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٦٨)، خطاب وارد من الداخلية إلي الضبطية ، بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٨٢ه- ٢ أبريل ١٨٦٦م، ص٥١.
(٩٧) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٧٧/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٦٥)، خطاب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ٢٠ أغسطس ١٨٦٥م، ص٤٤.
(٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩٦ه- ١١ نوفمبر ١٨٨٢م، ص٩٠.
(٩٩)نفسه، صادر المجالس بالداخلية، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٣ نوفمبر ١٨٦٥م، ص١١٩.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٤/٧/١، صورة أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٩٢هـ ٩ يونيو ١٨٧٥م، ص٣٧.

(١٠١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون) ، دفتر رقم ١٩١١ أوامر كريمة، وثيقة رقم ٩، صورة أمر كريم إلى نظارة البحرية، بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٨١هـ ١٥ مايو ١٨٦٥م، ص١٥٠.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/٢/٣٣/١، صورة قرار كريم إلى نظارة البحرية ، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٢ه- ٢٢ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٥.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٩٥هـ ٥ نوفمبر ١٨٧٨م، ص١٧٩.

(١٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٦/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٩٢هـ ٢٨ ديسمبر ١٨٧٦م، ص٦٥.

(١٠٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٩٥ه- ٥ نوفمبر ١٨٧٨م، ص١٧٩.

(١٠٦) نفسه، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ ٢ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٣.

(١٠٧) نفسه، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٩٦هـ ٩ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٢٤.

(١٠٨) جريدة الوقت، العدد رقم ٧٥٩، السنة الرابعة، بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٧ه- ١٧ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٣.

(١٠٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٠٥، بتاريخ ١٤ ربيع آخر ١٢٩٦هـ ٦ إبريل ١٨٧٩م.

(١١٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٥/٧/١، صورة أمر كريم إلى وكيل محافظة سواكن، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٣هـ ٩ إبريل ١٨٧٦م، ص٨٥.

(١١١) د. صالح رمضان محمود، دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل، رسالة ماجستير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٦٥م، ص٢٢٢.

(١١٢) أحمد محمد حسن الدماصى، سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره في تطورها الاقتصادي (١٨٤٠- ١٨٨٢م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٤٣٨.

(١١٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٤٧/٣/٧، جواب من الأحكام إلى الضبطية، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٦هـ ٢١ يناير ١٨٧٠م، ص١٣٢.

(١١٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم دولتلو الرئيس إلى الداخلية، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٨هـ ٢٧ أكتوبر ١٨٧١م، ص٥٧.

(١١٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩١٣ أوامر عربي، وثيقة رقم ٣، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ ٥ أكوبر ١٨٦٤م، ص٢.

(١١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٧/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى ضبطية الإسكندرية، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٣هـ ١٣ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٦٨.

(١١٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا للمجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى مديرية الدقهلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٢هـ- ٢٢ نوفمبر

١٨٦٥م، ص٦٥.
(١١٨) معجم المعاني الجامع، أنظر أيضا: معجم اللغة العربية المعاصر.
(١١٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل رقم ل/١٦/٣١/٣١، جواب وارد بختم سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٩١ه- ١٨ يونيو ١٨٧٤م، ص٤٣.
(١٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س٩/٣/١، جوب بختم مهردار خديو إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٧٧هـ- ٢٨ يوليو ١٨٦٠م، ص١٣٥.
(١٢١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١١٦٥٧، صادر معية ، وثيقة رقم ٤٩، خطاب صادر من المعية إلى مديرية قنا واسنا، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٧٧هـ- ٢٣ ديسمبر ١٨٦٠م.
(١٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للداخلية، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٢هـ- ٢٣ نوفمبر ١٨٦٥م، ص١٩.
(١٢٣) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفرع، سجل رقم ل/١٢٩/٣٤/٢ (رقم حصر١٢١٧)،جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر ، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٩١هـ- ٢٠ أكتوبر ١٨٧٤م، ص١٠٤.
(١٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣١/١/١، أمر كريم إلى مديرية الدقهلية، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٣هـ- ٣٠ مايو ١٨٦٦م، ص٢٧.
(١٢٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), دفتر رقم ١٩٢١، أوامر، وثيقة رقم ٤ ، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣.
(١٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٥)، جواب وارد عموم الداخلية إلى الضبطية، بتاريخ ١٣ جمد ثان ١٢٩١هـ- ٢٨ يوليو ١٨٧٤م، ص٣٨.
(١٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر إفادات أوامر العرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم س/٤٦/١/ ٣٢، خطاب صادر من المعية إلى ذكي أفندي ناظر شونة التبين، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨٤هـ- ١٦ يناير ١٨٦٨م، ص٢٣.
(١٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٨/١/١، أمر كريم إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٥ه- ٧ نوفمبر ١٨٦٨م، ص٦٣.
(١٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات، سجل رقم ل/٢٣/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٥هـ- ٦ أغسطس ١٨٧٨م، ص١١٧.
(١٣٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٨/٣٤/٢، وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٣ جماد آخر ١٢٩١هـ- ١٨ يوليو ١٨٧٤م، ص١٣.
(١٣١) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٩٣/٣٤/٢، خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٥هـ- ١٩ يوليو ١٨٦٨م، ص٣.
(١٣٢) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/١٢٦/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٤)، خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٩١هـ- ١٨ إبريل ١٨٧٤م، ص١٥٦.
(١٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للنظارة، سجل رقم ل/٥/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٣هـ- ٢٩ نوفمبر ١٨٦٦م، ص٣٥.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٧٨/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٦٦)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٢هـ- ١٣ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٧٦.

(١٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل مسلسل رقم ل/٣/٤/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٣هـ- ١٠ يوليو ١٨٦٦م، ص٣٠.

(١٣٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٤/٨/أ، ملف رقم ٥٧ (بوليس)، مذكرة مقدمة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٨ مايو ١٨٨٢م.

(١٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٧/١/١، أمر كريم إلى الجهادية، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٧٨ه- ١ أغسطس ١٨٦١م، ص١٨.

(١٣٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩١٣ أوامر عربي، وثيقة قم ٨، صورة أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٨١ه- ٢٢ فبراير ١٨٦٥م، ص٩.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من الدواوين، سجل رقم س/٣/١٩/٧، جواب وارد من ديوان الداخلية إلى ديوان الأحكام، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٨٢هـ- ٩ مايو ١٨٦٦م، ص٣٨.

(١٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١٣/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى خازن خديوي الدائرة الخاصة، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٥هـ- ٢٠ يوليو ١٨٦٨م، ص٣٦.

(١٤١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٠/٨/١١، قرار صادر بختم المستشار, بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٣ه- ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م، ص٢٤.

(١٤٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٢/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨١)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٨ ربيع ثان ١٢٨٥ه- ٢٩ يوليو ١٨٦٨م، ص١٦٢.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٣هـ- ٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٥٦٨.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩٢٩ أوامر، وثيقة رقم ١٥، صورة أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨٣ه- ٥ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٧٦.

(١٤٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ١٤/أ، ملف رقم ٣ (سجون داخلية)، مذكرة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٩هـ- ٣ فبراير ١٨٨٢م.

(١٤٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٤/٨/أ، ملف رقم ٥٧ بوليس، مذكرة مقدمة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٢ مايو ١٨٨٢م.

(١٤٧) نفسه، محفظة رقم ٤/٨/ب، ملف رقم ٥٨ بوليس، مذكرة مقدمة من نظارة الداخلية بناءً على الأمر العالي إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٨ مايو ١٨٨٢م.

(١٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٣١، أمر كريم صادر لنظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٨ مايو ١٨٨٢م، ص٧.

(١٤٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٤/٨/أ، ملف رقم ٥٧، (بوليس)، مذكرة مقدمة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٩٩ه- ١٢ مايو ١٨٨٢م.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩٠٩ أوامر عربي، وثيقة رقم ١٩، صورة أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨١هـ- ٢٣ يوليو ١٨٦٤م، ص٢٣.
(١٥١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٤/أ، ملف رقم ٤ سجون، مذكرة مقدمة من ديوان الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٥هـ- ٦ يوليو ١٨٧٨م.
(١٥٢) نفسه، محفظة رقم ٤/٨/ب، ملف رقم ٥٨ بوليس، قرار صادر لنظارة الداخلية لعرضه على مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ٥ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات الأقاليم، سجل رقم ل/١٩/١٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الشرقية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٣٠ إبريل ١٨٧٩م، ص٥.
(١٥٤) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩١هـ- ١٨ مارس ١٨٧٤م، ص١٦٥.
(١٥٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩٠٤ أوامر عربي، وثيقة رقم ٤، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٠هـ- ١٨ إبريل ١٨٦٤م، ص٢٤.
(١٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٦/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٧٧ه- ٦ يونيو ١٨٦١م، ص١٤٧.
(١٥٧) نفسه، سجل رقم س/٢٤/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٠ه- ٤ مايو ١٨٦٤م، ص١٤٧.
(١٥٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), دفتر رقم ١٩١١ أوامر كرام، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلى نظارة البحرية، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨١هـ- ٣ أكتوبر ١٨٦٤م، ص١١.
(١٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل /٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩١هـ- ١٨ مارس ١٨٧٤م، ص١٦٥.
(١٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٥/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨١ه- ٢ يونيو ١٨٦٤م، ص١٢١.
(١٦١) نفسه، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم، سجل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٠هـ- ٢٤ يوليو ١٨٦٣م، ص١٤.
(١٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٧هـ- ١٣ يونيو ١٨٧٠م، ص١٩.
(١٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات إلى للدواوين و المجالس و المحافظات , سجل رقم س/٣/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى مجلس بحرى، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨١هـ- ٢٤ يونيو ١٨٦٤م، ص١٨.
(١٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل /٣٨/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى سعادة مستشار المجلس الخصوصي، بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٩١هـ- ١٨ يونيو ١٨٧٤م، ص٦.
(١٦٥) نفسه، سجلات صادر المجالس ، سجل رقم ل/٤/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس طنطا، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٨٣هـ- ٢٥ فبراير ١٨٦٧م، ص١٠٩.
(١٦٦) نفسه، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٢هـ- ١٤ يونيو ١٨٦٥م، ص٦.

(١٦٧) نفسه , سجل رقم ل/٥/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس طنطا، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨٣هـ- ٢٩ مارس ١٨٦٧م، ص٧٦.
(١٦٨)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى نظارة البحرية ، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٢هـ- ٢٢ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٥.
(١٦٩) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٥/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨١هـ- ٦ يونيو ١٨٦٤م، ص١٢٢.
(١٧٠)نفسه ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم ٣١/١/١، أمر كريم إلى مديرية بني سويف والفيوم، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٣هـ- ١٩ مايو ١٨٦٦م، ص٣٣.
(١٧١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ٥٥٧ معيه تركي، وثيقة رقم ٣٥، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٢هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٤٩.
(١٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٢٧/١/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.
(١٧٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٠ أوامر، وثيقة رقم ١٦٢، أمر كريم إلى محافظة سواكن، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٣هـ- ٩ إبريل ١٨٧٦م، ص٨٥.
(١٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى مديرية البحيرة، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٩هـ- ٢٨ يناير ١٨٧٣م، ص١٩٢.
(١٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين، سجل رقم ل/٥٢/١/٣١, جواب بختم الناظر إلى دولتلو مستشار الخصوصي، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٤هـ- ٥ نوفمبر ١٨٧٧م، ص١٢٧.
(١٧٦) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٧، دوسيه رقم ٢١ (قضايا متهمين)، وثيقة رقم ٨، جواب من مدير الفيوم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٤ صفر ١٣٠٠ه- ١ يناير ١٨٨٣م.
(١٧٧) نفسه، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم٧٩ (قضايا متهمين), وثيقة رقم ٣، جواب من نظارة الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ صفر ١٣٠٠ ه- ٦ يناير ١٨٨٣م.
(١٧٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم و المحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٣٠ إبريل ١٨٦٣م، ص٣٤.
(١٧٩) نفسه، سجل رقم س/١٩/١/١، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٧٨هـ- ٢٤ يونيو ١٨٦٢م، ص١٦٨.
(١٨٠)نفسه ، سجلات صادر الدواوين والأقاليم و المحافظات، سجل مسلسل رقم س/١٣/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٣٠ إبريل ١٨٦٣م، ص٢٧.
(١٨١) نفسه، سجل رقم س/١٤/٣/١، جواب بختم سعادة مهردار خديو إلى ناظر شون التعينات، بتاريخ ٦ ربيع ثان ١٢٨٠ه- ٢٠ سبتمبر ١٨٦٣م، ص٦٤.
(١٨٢) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٨، قضايا متهمين، دوسيه رقم ٤٨، وثيقة رقم ٥، جواب من نظارة الداخلية (قلم دواوين), إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ٥ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٨٣) نفسه، محفظة رقم ٩، قضايا متهمين ، دوسيه رقم ٧٩، وثيقة رقم ٢، جواب من نظارة الداخلية إلى قومسيون التحقيق، بتاريخ ١٨ محرم ١٣٠٠ه- ٢٩ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٨٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), دفتر رقم ١٩٠٤ أوامر عربي، وثيقة رقم ٢، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٠هـ- ١٨ إبريل ١٨٦٤م، ص٢٤.

(١٨٥) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٤٠، قضايا متهمين، ملف رقم ١٨٣، جواب بختم وكيل الداخلية إلى مأمور سجن الضبطية، بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٩٩هـ ١ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٦/٨/١١، قرار صادر بختم سعادة المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٨٨هـ ٢٥ فبراير ١٨٧٢م، ص١٧٥.
(١٨٧) نفسه، سجل رقم س/١٧/٨/١١،صورة قرار من المجلس الخصوصي إلى ضبطية مصر المحروسة، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٩ه- ٣ يونيو ١٨٧٢م، ص١٠.
(١٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٥/٢٤/٣١، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٣هـ ٢٣ أغسطس ١٨٧٦م، ص٢٥.
(١٨٩) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٠٤ أوامر عربي، وثيقة رقم ٣ ، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٠هـ ١٨ إبريل ١٨٦٤م.
(١٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظ دمياط، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ ١٧ أغسطس ١٨٧٩م، ص٥٦.
(١٩١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), دفتر رقم ١٩٠٤ أوامر عربي، صورة أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٠ هـ ١٨ إبريل ١٨٦٤م، ص٢٤.
(١٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل مسلسل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٨٠هـ ١٧ يناير ١٨٦٤م، ص١٠٩.
(١٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة دمياط، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ ١٧ أغسطس ١٨٧٩م، ص٥٦.
(١٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات و الضبطيات , سجل رقم س /٤/١/١١ , حواب بختم المستشار إلى محافظة مصر، بتاريخ ٥ محرم ١٢٨٠هـ ٢٢ يونيو ١٨٦٣م، ص٢.
(١٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ٢٢/٥٥/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٠هـ ٦ يوليو ١٨٦٣م، ص٢٩.
(١٩٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون), دفتر رقم ١٩٠٤ أوامر عربي، صورة أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٠هـ ١٨ إبريل ١٨٦٤م، ص٢٤.
(١٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٢/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ضبطية مصر المحروسة، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٨هـ ١٥ يونيو ١٨٧١م، ص١٠.
(١٩٨) نفسه، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ضبطية مصر المحروسة، بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٨٩ه- ٣٠ مايو ١٨٧٢م، ص٩٢.
(١٩٩) نفسه، سجل رقم س/١١/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٧هـ ١٨ فبراير ١٨٧١م، ص١٧١.
(٢٠٠) نفسه، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم دولتلو مستشار المجلس الخصوصي إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٠هـ ٩ أكتوبر ١٨٧٣م، ص١٤.
(٢٠١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩١١، أوامر عربي, أمر كريم إلى نظارة البحرية ، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨١هـ ٣ أكتوبر ١٨٦٤م، ص١١.
(٢٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١،

أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٢هـ ٤ يونيو ١٨٦٥م، ص٢.
(٢٠٣) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ١١, قضايا متهمين، دوسيه رقم ١٣٤،وثيقة رقم ١، جواب بختم ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٠٠هـ ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢م.
(٢٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦ه- ٣ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٦.
(٢٠٥) الوقت، العدد رقم ٧٩٠، السنة الرابعة، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٧هـ ٤ فبراير ١٨٨٠م، ص٢.
(٢٠٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، محفظة رقم ١٤/ب , مجموعة رقم ١٠٥ داخلية، كود أرشيفي ٠٠٧١٤٧ – ٠٠٧٥، جواب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٩٧هـ ٣ مارس ١٨٨٠م.
(٢٠٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٠٩ أوامر عربي، وثيقة رقم ١٩، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨١ه- ٢٣ يوليو ١٨٦٤م، ص٢٣.
(٢٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم و المحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٤/٣/١، أمر بعلامة مهردار خديو إلى البحرية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٠ هـ ٢٧ أغسطس ١٨٧٣م، ص٢.
(٢٠٩) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم ٨٠، قضايا متهمين، وثيقة رقم ١١، جواب بختم ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٠٠هـ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٣م.
(٢١٠) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة رقم ١١، قضايا متهمين، دوسيه رقم ١٣٤، وثيقة رقم ١، جواب من ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٠٠ه- ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢م.
(٢١١) نفسه، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم ٧٩، وثيقة رقم ٩ (قضايا متهمين)، خطاب من قلم عرض حالات نظارة الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٣٠٠هـ ٤ فبراير ١٨٨٣م.
(٢١٢) نفسه، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم ٨٠، وثيقة رقم ١١، خطاب من قلم دواوين نظارة الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٠٠هـ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٣م.
(٢١٣) نفسه، محفظة رقم ٩، دوسيه رقم ٨١، وثيقة رقم ١٧، جواب من قلم دواوين نظارة الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٣٠٠هـ ٥ مارس ١٨٨٣م.
(٢١٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس بني سويف، بتاريخ ٨ صفر ١٢٨٢هـ ٣ يوليو ١٨٦٥م، ص١١.
(٢١٥) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٥/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٩٠هـ ٥ ديسمبر ١٨٧٣م، ص١٢٩.
(٢١٦) دار الوثائق القومية: سجلات الثورة العرابية، قومسيون التحقيق بمصر، دفتر قيد ملخص المكاتبات الصادرة من القومسيون، سجل رقم ص/١/٢/١/١/٢/١١، جواب بختم الرئيس إلى الداخلية، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٩٩ه- ٧ نوفمبر ١٨٨٢م، ص٣٣.
(٢١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٩٦هـ ٧ أغسطس ١٨٧٩م، ص١٢.
(٢١٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المرور، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٩١هـ ٨ سبتمبر ١٨٧٤م، ص٨٥.
(٢١٩) دار الوثائق القومية: سجلات الثورة العرابية، قومسيون التحقيق بمصر، دفتر قيد ملخص المكاتبات الصادرة من القومسيون إلى الداخلية، سجل رقم ص/١/٢/١/١/٢، جواب بختم الرئيس إلى الداخلية، بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٩٩ه-- ٣١ أكتوبر ١٨٨٢م، ص٢٥.

(٢٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣١، جواب بختم ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٧هـ ٤ نوفمبر ١٨٨٠م، ص٨٩.

(٢٢١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٠٩ أوامر عربي، وثيقة رقم ١٩، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨١هـ ٢٣ يونيو ١٨٦٤م، ص٢٣.

(٢٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/١، صورة قرار عالي صادر إلى مجلس الأحكام, بتاريخ ١٣ محرم ١٢٨١هـ ١٨ يونيو ١٨٦٤م، ص٢٩.

(٢٢٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ (سجون)، دفتر رقم ١٩١٣ أوامر عربي، وثيقة رقم ٣، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨١هـ ١٨ أكتوبر ١٨٦٤م، ص٢.

(٢٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ١٧/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٣هـ ١٢ يوليو ١٨٦٦م، ص٢٤.

(٢٢٥) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/٢/٧/١، صورة أمر كريم إلى مديرية الدقهلية، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٨٢هـ ٤ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣٧.

(٢٢٦) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع, سجل رقم ل/٣٤/٢/ ٧٨، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٦.

(٢٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١٥/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨٧هـ ١٠ أغسطس ١٨٧٠م، ص٥١.

(٢٢٨) نفسه، سجلات صادر عرض حالات أقاليم، سجل رقم ل/١٩/١٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الشرقية، بتاريخ ٨ جماد ثان ١٢٩٦هـ ٣ يونيو ١٨٧٩م، ص٥.

(٢٢٩) نفسه، سجل رقم ل/٢٠/١٤/٣١، جواب بختم معاون الداخلية إلى مديرية الدقهلية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٩٦ه-١٣ أغسطس ١٨٧٩م، ص٤٧.

(٢٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٢/١٩/٧، خطاب وارد من الداخلية إلى ديوان الأحكام، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٦٢.

(٢٣١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٠هـ ١٠ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٤٧.

(٢٣٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠ , ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٠٩, أوامر عربي، وثيقة رقم ٢١ , أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٠هـ ١٢ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١.

(٢٣٣) نفسه، دفتر رقم ١٩١٠ , أوامر عربي، وثيقة رقم ٧، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٨١هـ ١٨ يونيو ١٨٦٤م، ص١٩.

(٢٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/٥/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٨١هـ ٢٨ أغسطس ١٨٦٤م، ص٢١.

(٢٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى نظارة الخارجية، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٠هـ ٢٠ يوليو ١٨٦٣م، ص٢٠.

(٢٣٦) نفسه، سجل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم لنظارة الداخلية، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٧ مايو ١٨٦٣م، ص١٧٦.
(٢٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للنظارة، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم صادر للداخلية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ ١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٣٩.
(٢٣٨)نفسه ، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٦ه- ٨ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٧٧.
(٢٣٩) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الحقانية، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٩٥ه- ٢٠ يونيو ١٨٧٨م، ص١١٣.
(٢٤٠) نفسه، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٢/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية المحروسة، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٢هـ ٢٥ يوليو ١٨٦٥م، ص٦٠.
(٢٤١) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٦/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس المنيا، بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٤هـ ١٤ مارس ١٨٦٨م، ص٥١.
(٢٤٢) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ١٤/أ، ملف رقم ١، صورة إفادة واردة للداخلية من أسيوط عن بيان عدد المسجونين، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٩٨هـ ١٦ مارس ١٨٨١م.
(٢٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس ابتدائي اسكندرية، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨٧ه- ١٩ أغسطس ١٨٧٠م، ص١١.
(٢٤٤) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس مصر، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٨٢هـ ٢٦ يوليو ١٨٦٥م، ص٤١.
(٢٤٥) نفسه، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس بني سويف، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٢هـ ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٦.
(٢٤٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٢/٧، ملف رقم ٣ (مجالس مديريات)، خطاب من مدير أسيوط إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٩٨ه- ٣ فبراير ١٨٨١م.
(٢٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ٣/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٢هـ ٢ أغسطس ١٨٦٥م، ص٩٨.
(٢٤٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد عموم الدواوين، سجل رقم ل/٣٤/٢/ ١٢٠،جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٨٤هـ ١٩ أغسطس ١٨٦٧م، ص١٣٠.
(٢٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٦/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس المنيا، بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٤هـ ١٤ مارس ١٨٦٨م، ص٥١.
(٢٥٠) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الحقانية، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٩٥هـ ٢٠ يونيو ١٨٧٨م، ص١١٣.
(٢٥١) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٤٨.
(٢٥٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٢٧/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٨٢هـ ٣٠ يوليو ١٨٦٥م، ص٩٨.
(٢٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٤٨.
(٢٥٤) نفسه، سجل رقم ل/٩/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس الجيزة، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٩هـ ١٧ أكتوبر ١٨٧٢م، ص١٧.
(٢٥٥) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/١٠/٨/٣١،

جواب من دولتلو الناظر إلى ضبطية الإسكندرية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩١هـ- ٢ إبريل ١٨٧٤م، ص٣١.
(٢٥٦) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٧/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ١٥ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٣.
(٢٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/ ٥/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨١هـ- ٢٢ يوليو ١٨٦٤م، ص٥٣.
(٢٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/ ٢٧/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ٣٠ يوليو ١٨٦٥م، ص٩٨.
(٢٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة للنظارة، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم صادر لنظارة الداخلية، بتاريخ ٢٣ ربيع آخر ١٢٨٢هـ- ١٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص١٨.
(٢٦٠) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٤/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٣هـ- ٢٨ مارس ١٨٦٧م، ص١٣٦.
(٢٦١)نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس استئناف إسكندرية، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٢هـ- ٢٩ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٨٨.
(٢٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلي جهات الأقاليم والمحافظات و الدواوين ، سجل رقم س/٨/١٠/١، إفادة من شريف باشا إلى الداخلية، بتاريخ ٧ ربيع ثان ١٢٨٤ه- ٨ أغسطس ١٨٦٧م، ص٧٥.
(٢٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٤٧/٣/٧، جواب من مجلس الأحكام إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٦هـ- ٨ مارس ١٨٧٠م، ص١٤٣.
(٢٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل رقم س/٢٤/٢/١، جواب بختم مهردار خديو إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٨٥هـ- ١٤ يونيو ١٨٦٨م، ص٣٦.
(٢٦٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٢/٧، ملف رقم ٣ (مجالس المديريات)، وثيقة رقم ١، جواب من مدير أسيوط الداخلية، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٩٩هـ- ١٢ يناير ١٨٨٣م.
(٢٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/١٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية الإسكندرية ومصر، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩١هـ- ٢ إبريل ١٨٧٤م، ص٣١.
(٢٦٧) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٣/٣٤/٢، وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٥هـ- ١٩ يوليو ١٨٦٨م، ص٣٣.
(٢٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/١٠/٦/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية اسنا، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٩٦هـ- ٢٦ أغسطس ١٨٧٠م، ص١١١.
(٢٦٩)نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٥/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام ، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٨٤هـ-١٦يوليو ١٨٦٧م، ص١٣.
(٢٧٠) نفسه، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٢ه- ٩ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣٥.
(٢٧١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٢/١٩/٧، جواب وارد الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام ، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٩ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٤٦.
(٢٧٢) نفسه، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٣/١٩/٧، جواب وارد إلى مجلس الأحكام من الداخلية ، بتاريخ غرة محرم ١٢٨٣هـ- ١٦ مايو ١٨٦٦م، ص٢.
(٢٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٤/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس استئناف قبلي، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٤هـ- ١٧ يونيو ١٨٦٧م، ص١٩٢.

(٢٧٤) نفسه، سجل رقم ل/١٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٢هـ- ١٨ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٣٩.
(٢٧٥) نفسه، سجل رقم ل/٧/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢٤ فبراير ١٨٧١م، ص٦٤.
(٢٧٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد ورشة الدواوين، سجل رقم س/٣٣/٢/٧، جواب وارد من الداخلية إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢٤ فبراير ١٨٧١م، ص٨٦.
(٢٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/ ١٥/١/١، أمر كريم إلى محافظة العريش ورشيد، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٧٧ه-١٢ يناير ١٨٦١م، ص٧٥.
(٢٧٨) نفسه، سجل رقم س/٢٠/١/١، أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٧٩هـ- ١٠ يوليو ١٨٦٢م، ص٧٩.
(٢٧٩) نفسه، سجل رقم س/١٦/١/١، أمر كريم إلى محافظة رشيد، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٧٧ه- ٢٦ فبراير ١٨٦١م، ص٥٨.
(٢٨٠) نفسه، أمر كريم إلى الجهادية، بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٧٧هـ- ٢٧ يونيو ١٨٦١م، ص١٩.
(٢٨١) نفسه، سجل رقم س/٣١/١/١، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٣هـ- ١٨ يوليو ١٨٦٦م، ص١١٢.
(٢٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٢/١١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية أسنا، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٩١هـ- ٢ مارس ١٨٧٤م، ص١٧٨.
(٢٨٣) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ- ١٧ أغسطس ١٨٧٩م، ص٥.
(٢٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٤٠/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦هـ- ٣ ديسمبر ١٨٦٩م، ص٢٢.
(٢٨٥) نفسه، سجل رقم س/٥٢/١/١، أمر كريم إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩٠ه- ١٧ فبراير ١٨٧٤م، ص٤٧.
(٢٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٢٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ١٤ رجب ١٢٩٨هـ- ١٢ يونيو ١٨٨١م، ص٦.
(٢٨٧) نفسه سجل رقم ل/١٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ- ١٧ أغسطس ١٨٧٩م، ص٥.
(٢٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦٥/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩٦هـ- ٢٨ أغسطس ١٨٧٠م، ص١١٧.
(٢٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل /٣١ /١٩/٢٤، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ٨ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٢٧.
(٢٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٨/١/١، أمر كريم إلى البحرية، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٨٩هـ- ٨ أغسطس ١٨٧٢م، ص٣٥.
(٢٩١) نفسه، سجل رقم س/٣١/١/١، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٣هـ- ١٨ يوليو ١٨٦٦م، ص١١٢,١
(٢٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٥/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٣هـ- ١٨ يوليو ١٨٦٦م، ص٣٨.

(٢٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات إلي الدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/ ٥/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٣هـ ٢٢ يوليو ١٨٦٦م، ص٥٥.
(٢٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٢٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٩٨هـ ١٢ يونيو ١٨٨١م، ص٦.
(٢٩٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٤٠ أوامر كرام ، وثيقة رقم ٧، أمر كريم إلى البحرية، بتاريخ ٢٣ حماد ثان ١٢٨٩هـ ٢٨ أغسطس ١٨٧٢م، ص٣٧.
(٢٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٢/١١/٣١، جواب بختم المستشار إلى مديرية أسنا، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٩١هـ ٢ مارس ١٨٧٤م، ص١٧٨.
(٢٩٧) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١٣/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس استئناف جرجا، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٩٢هـ ٥ مارس ١٨٧٥م، ص١٨٥.
(٢٩٨) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، سجل رقم ل/٩/٢٤/٣١، أمر كريم لنظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شعبان١٢٨٦هـ ٣ ديسمبر ١٨٦٩م، ص٣٠.
(٢٩٩) نفسه، سجل رقم ل/١٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٦هـ ٨ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٢٧.
(٣٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلي الدواوين والأقاليم ، سجل رقم س/١١/٧/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ضبطية مصر، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٠هـ ٢٠ يناير ١٨٧٤م، ص٤٧.
(٣٠١)نفسه، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٠/٩/١، جواب بختم خيري باشا مهردار خديو إلى محافظة مصر، بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٢٩٠هـ ٢٧ يناير ١٨٧٤م، ص٤٠.
(٣٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٨٦هـ ٩ سبتمبر ١٨٦٩م، ص٢٤.
(٣٠٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون، دفتر رقم ١٩٠٩ أوامر عربي، وثيقة رقم ١٩، أمر كريم إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨١هـ ٢٣ يوليو ١٨٦٤م، ص٢٣.
(٣٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٥/١/١ أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٨١ه- ٢٥ أكتوبر ١٨٦٤م، ص٢٥.
(٣٠٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٧هـ ٢٥ فبراير ١٨٨٠م، ص٢.
(٣٠٦) نفسه، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٩٧ه- ٣ يناير ١٨٨٠م، ص١.
(٣٠٧)نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٧.
(٣٠٨) نفسه، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي وتركي، سجل رقم ل/١/١٨/٣١، تلغراف من ناظر الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٢ه- ٢ يوليو ١٨٦٥م، ص٣٧.
(٣٠٩) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/١٣ /٤/٣١ ,جواب بختم الوكيل ألي مجلس استئناف جرجا, بتاريخ٢٧ محرم١٢٩٢هـ ٥ مارس ١٨٧٥م، ص١٨٥.
(٣١٠)نفسه ، قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية, سجل رقم ل/٥/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٢هـ ١٩ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١١.
(٣١١) نفسه، سجل رقم ل/١٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٤ جماد ثان ١٢٨٧هـ ٢١ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٦.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

-وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية:

١-ديوان الداخلية:

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:

-ل/١/٣١ / ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٥٢ ، ٥٣.

-سجلات صادر المجالس رقم:

-ل/٣١/ ٤/ ١ ،٢ ، ٣، ٤، ٥، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٣.

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم:

-ل/ ٢/٥/٣١، ١٣، ١٥.

-سجلات صادر الأقاليم القبلية رقم:

-ل/١٠/٦/٣١ .

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات رقم:

ل/٢/٨/٣١، ١٠، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣١.

-سجلات صادر المديريات رقم:

ل/٢/١١/٣١.

-سجلات صادر عرض حالات الأقاليم رقم:

-ل/١٩/١٤/٣١، ٢٠.

-سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم رقم:

-ل/١/١٨/٣١، ٤.

-سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية رقم:

-ل/٤/٢٤/٣١، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٥، ١٨، ١٩, ٢٠، ٣١، ٣٧.

-سجلات وارد الدواوين رقم:

ل/١٠/٣١/٣١، ١٦.

٢-ديوان معية سنية:

-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

-س/١/١/ ١٥, ١٦, ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٨، ٥٢، ٥٦، ٦٥.

-سجلات صادر الدواوين والجفالك رقم:

-س/٢/٢/١/٢٤.

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

-س/٣/٩/١/ ١٣, ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٩.

-سجلات صادر الأوامر بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره رقم:

س/٧/٢/١، ٣ ،١١، ١٤، ١٥ ،١٧.

-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم:

س/٩/٣/١، ٥، ٢٠.

-سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة رقم:

س/١٠/٦/١, ٨.

-سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم:

س/٣٣/١/١, ٢.

-سجلات صادر إفادات أوامر العرض حالات دواوين وأقاليم رقم:

-س/٤٦/٢٦/١, ٣٢.

-سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

-س/١/٢٢/٥٥، ٢٣، ٢٤، ٢٦.

٣-ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم رقم:

-س/١/١١/ ٤ , ٥ ، ١١، ١٢ ، ١٣، ١٤ ، ١٦، ١٧.

-سجلات صادر الدواوين رقم:

-س/١١/٢/٧, ١٥.

-سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم:

-س/١١/٨/٧, ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧.

-سجلات وارد الدواوين رقم:

-س/١١/٩/٨ .

٤-ديوان مجلس الأحكام:

-سجلات وارد ورشة الدواوين رقم:

-س/٧/٢/٣٣.

-سجلات صادر الدواوين رقم:

-س/٧/٣/٤٧.

-سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين رقم:

-س/٧/١٩/٢، ٣.

٥-ديوان ضبطية مصر:

-سجلات وارد الدواوين والفروع رقم:

ل/٢/٣٤/٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٧، ٩٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩.

٦-سجلات الثورة العرابية:

-سجلات قيد الوارد إلى قومسيون التحقيق بمصر رقم:

-ص/٢/١/٢/١/١

-سجلات قومسيون التحقيق بمصر:

دفتر قيد ملخص المكاتبات الصادرة من القومسيون إلى الداخلية رقم:

-ص/٢/١/١/٢/١

-ص/١١/٢/١

-ضبطية مصر: دفتر قيد المسجونين وأسماء المهتمين في الحوادث العرابية رقم قديم: ٤١٢٧ .

٧-محافظ مجلس الوزراء: (نظارة الداخلية) محفظة رقم:

-محفظة رقم : ٤/أ، ملف رقم ٤ سجون.

-محفظة رقم : ٢/٧، ملف رقم ٣ مجالس مديريات.

-محفظة رقم : ٤/٨/أ، ملف ٥١ داخلية، ملف ٥٧ بوليس.

-محفظة رقم : ٤/٨/ب، ملف رقم ٥٨، بوليس.

-محفظة رقم : ١٤/أ، ملف رقم ١, ٣ سجون.

-محفظة رقم : ١٤/ب، داخلية ، كود أرشيفي ٠٠٧١٤٧- ٠٠٧٥.

٨-محافظ الثورة العرابية : (قضايا متهمين) محفظة رقم:

-محفظة رقم : ١، ملف تلغرافات.

-محفظة رقم : ٧، ملف رقم ١, ١٢، ٢١، ٣٦.

-محفظة رقم : ٨، ملف رقم ٤٨.

-محفظة رقم : ٩، ملف رقم ٥٤، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٦.

-محفظة رقم : ١١، دوسيه رقم ١٣٤.

-محفظة رقم : ١٧، قضايا متهمين.

-محفظة رقم : ٢٢ ، قضايا متهمين

-محفظة رقم : ٤٠، ملف رقم ١٨٣ ، ١٨٤ ٠

٩-محافظ أبحاث:

-محفظة رقم ١٢٠، ملف رقم ٤ سجون.

١٠- محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم ١٦، ملف قضايا.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- أحمد محمد حسن الدماصي، سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره في تطورها الاقتصادي (١٨٤٠-١٨٨٢م) رسالة دكتوراه، أداب القاهرة، ١٩٨٩م.

-صالح رمضان محمود، دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل، رسالة ماجستير، آداب القاهرة، ١٩٦٥م.

ثالثا: الدوريات:

-الوقائع المصرية.

-الوقت ٠